

إحصائيات المهاجرين

خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة

تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية

رئيسا اللجنة: باتريشيا إيه سانتو توماس، و
لورانس إتش سامرز
مدير المشروع: مايكل كليمينز

مايو/ أيار 2009

إحصائيات المهاجرين

خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة

تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية

رئيسا اللجنة: باتريشيا إيه سانتو توماس، و
لورانس إتش سامرز
مدير المشروع: مايكل كليمينز

مايو/ أيار 2009

لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية

التقرير النهائي • مارس/ آذار 2009
يتوافر النص بالكامل على الموقع الإلكتروني: <http://www.migrationdata.org>

رئيسا اللجنة

باتريشيا إيه سانتو توماس
بنك التنمية الفلبيني

لورانس إتش سامرز
جامعة هارفرد*

أعضاء اللجنة

جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل
مركز التنمية العالمية
البنك الدولي
مؤسسة التعاون والتنمية الدوليين (OECD)
مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي (يوروستات)
قسم السكان بالأمم المتحدة
المنظمة الدولية للهجرة
جامعة برينستون
البنك الدولي
مؤسسة جون دي وكاثارين تي ماك آرثر
جامعة كاثوليك دي لوفان
قسم السكان بالأمم المتحدة

ريتشارد بيلسبورو
نانسي بيردسول
كالوجيرو كارليتو
إنريكو جوفانييني
ميشيل كلاودي
بيلا هوفي
فرانك لأكزو
دوجلاس ماسي
دافيد ماك كينزي
ميلينا نوفي ماركس
ميشيل بولان
هانيا زلوتنيك

مدير المشروع

مايكل كليمينز
مركز التنمية العالمية

شارك أعضاء اللجنة بصفة شخصية وبشكل تطوعي. بينما يعكس تقرير اللجنة الإجماع الواسع بين الأعضاء بشكل فردي، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن كل عضو قد وافق على كل كلمة في التقرير. لا يمثل هذا النص بالضرورة موقف أي من المؤسسات التي ينتمي إليها أعضاء اللجنة أو مركز التنمية العالمية أو مجلس إدارة المركز أو جهات التمويل الخاصة به.

*مؤسسة السيد سامرز في وقت مشاركته في رئاسة اللجنة

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 لمركز التنمية العالمية
ISBN 978-1-933286-39-6

مركز التنمية العالمية
1800 ماساتشوسيتس أفنيو، نورث ويست
واشنطن العاصمة 20036

www.cgdev.org

Contents

مقدمة.....	v
1. الهدف من اجتماعنا وما توصلنا إليه.....	1
2. بالرغم من التطورات الأخيرة في البيانات، فمازلنا لا نستطيع الإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بالهجرة والتنمية.....	3
1.2 قرن من التوصيات التي تم تجاهلها.....	3
2.2 تطورات أخيرة مختارة نحو الحصول على بيانات أفضل.....	5
1.2.2 جداول البيانات التجريبية.....	6
2.2.2 الجداول المعتمدة على التقديرات.....	7
3.2.2 البيانات مجهولة الهوية الخاصة بالأفراد، أو البيانات الدقيقة.....	7
4.2.2 المعايير والإرشادات الدولية.....	8
3.2 أسئلة السياسة الرئيسية التي لا يمكن للبيانات الحالية الإجابة عليها.....	9
3. خمس خطوات لتحسين بيانات الهجرة على المدى البعيد مع المؤسسات الحالية وبتكلفة بسيطة.....	11
التوصية 1: توجيه أسئلة الإحصاء الأساسية وطرح الإجابات المجدولة بشكل علني.....	11
التوصية 2: تجميع ونشر البيانات الإدارية الحالية.....	14
التوصية 3: إطلاق استبيانات القوة العاملة من مركز واحد.....	15
التوصية 4: إتاحة الوصول إلى البيانات الدقيقة وليس فقط جداول البيانات.....	16
التوصية 5: إضافة وحدات الهجرة إلى الاستبيانات المنزلية الحالية.....	18
4. على المدى البعيد: بناء القدرة المؤسسية لتجميع ونشر بيانات الهجرة في الدول النامية.....	22
المراجع.....	25

مقدمة

يظن البعض أن الأشخاص الذين يهاجرون من دولة فقيرة نسبياً إلى دولة غنية نسبياً، يحسنون من مستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم. كذلك تزداد الدلائل على أن المهاجرين يجعلون المجتمعات والدول التي يتركونها خلفهم أحسن حالاً، وذلك من خلال تحويلات الأموال واستثمارات العائد والأفكار والمفاهيم الجديدة التي يجلبونها ويرسلونها إلى مجتمعات أوطانهم. وفي هذا الشأن، فإن الهجرة الدولية تعتبر كظاهرة من ظواهر التنمية.

إن الهجرة الدولية تؤدي إلى دفع التنمية، كما أنها إحدى الملامح غير القابلة للإيقاف في الاقتصاد العالمي المعاصر، وهو ما تم الإشارة إليه من خلال كتابين أصدرهما مركز التنمية العالمية، أحدهما منذ عام 2005 بواسطة جون ماك هيل والزميل غير المقيم ديفيش كابور، والآخر منذ عام 2006 بواسطة الزميل غير المقيم لانت بريتشيت، وباعتماد على مجموعة رائعة من أوراق العمل من زميل الأبحاث مايكل كليمنز. ويؤكد عملهم على أن الهجرة سوف يكون لها دور بارز في تحديد ملامح التنمية الدولية خلال هذا القرن. إن الأزمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتحويلات السكانية عبر الزمن، والفجوات الواسعة والمتنامية في الأجور الدولية، والنظم الاقتصادية الدولية المتزايدة، والتغيرات المناخية، جميعها تعني أن الأشخاص سوف يصبحون في حالة تنقل بأعداد وأساليب لم نشهدها من قبل.

وفي نفس الوقت فإن تحليلاتهما وتحليلات الآخرين أدت إلى توضيح عيوب البيانات الحالية، داخل وعبر الدول، حول هوية المهاجرين وأماكن تواجدهم وأوطانهم وتوقيتات هجرتهم. لا تقوم العديد من الدول بتجميع بيانات تفصيلية حول المهاجرين أو أنها لا تنشر هذه البيانات أو لا تضع معايير قياسية تفصيلية لها. والنتيجة الغريبة أنه من الممكن حالياً بشكل منهجي منظم قياس حركة الألعاب والمنسوجات عبر الحدود، والقروض والأسهم وغيرها من أشكال رأس المال، إلا أنه من غير الممكن متابعة تنقلات الأشخاص عبر الحدود. إن إحصائياتنا غير المكتملة بخصوص أعداد المهاجرين تشير إلى فجوة كبيرة مجهولة.

إن الحالة السيئة لبيانات الهجرة أدت لتقييد التحليلات الخاصة بكيفية تعظيم المزايا والحد من تكاليف الهجرة بالنسبة للدول المرسل والمستقبل، ونتيجة لذلك فقد عرقلت الاستيعاب العالمي والنقاش السياسي بالنسبة لهذا الشأن الدقيق الخاص بالتنمية. يكمن جزء من المشكلة في أن الهجرة الدولية هي موضوع سياسي دقيق في كل مكان، من نيجيريا والمكسيك، اللتان تستقبلان المهاجرين من بوركينا فاسو وغواتيمالا على التوالي، إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وغيرها من الدول والمناطق الغنية. إن تلك الحساسية السياسية تمثل السبب في القيود المفروضة على البيانات، كما أنها تنتج عن هذه القيود، والتي يلتزم بها المحللون وواضعو السياسات.

إلا أن إدارة مجتمعنا المتجه نحو العالمية بصورة متزايدة بما يضمن صالح الشعوب، تتطلب فهم لكافة الأساليب التي تتبعها في التواصل عبر الحدود السيادية.

ويشير الخبراء في اللقاءات الدولية إلى هذه النقائص منذ تسعينيات القرن التاسع عشر (1890)، ولكنهم لم يحققوا إلا تقدماً محدوداً. ولكننا لا نستطيع في القرن الحادي والعشرين أن نستمر في انتظار التطور البطيء للمؤسسات والسياسات حتى تقدم بيانات جيدة. إن السياسية سيكون لها فرصة محدودة للغاية في التجاوب بشكل مناسب مع حقائق العصر، إذا لم يتم توفير الحقائق الأساسية حول الهجرة الدولية على نطاق واسع والتعامل معها بشكل منفتح حول العالم. إن الإحصائيات الصحيحة تعتبر أحد المصالح العامة التقليدية حول العالم: حيث يريد كل شخص الحصول على أفضل الإحصائيات، إلا أن الدول والهيئات لديها القليل من الدوافع لتحمل التبعات المالية والسياسية المرتبطة بإعداد هذه الإحصائيات.

وبعد إدراك هذه المشكلة، قمنا في مايو/ أيار 2008 بتأسيس مجموعة متميزة شملت بعض من أفضل الخبراء العالميين في مجال إنشاء واستخدام بيانات الهجرة. وطلبنا منهم تحديد مجموعة من الإجراءات العملية والمناسبة سياسياً، والتي يمكن اتخاذها خلال السنوات القليلة الماضية بواسطة المؤسسات الحالية وبتكلفة منخفضة، من أجل تطوير بيانات الهجرة المتاحة لواقعي السياسات والباحثين، من حيث الكم والنوع. وطلبنا منهم أن يقوموا في المقام الأول بتحديد أسماء المؤسسات التي يجب أن تقوم بتنفيذ كل توصية.

وتفي توصياتهم الخمس باختبار الملاءمة السياسية ومدى العملية التقنية بتكلفة معقولة. التوصية الأولى على وجه التحديد تتميز بالبساطة والوضوح وعدم اللبس: يجب أن ينطوي الإحصاء الرسمي لكل دولة على السؤال عن مسقط رأس كل شخص وجنسيته والدول التي سبق له الإقامة فيها. سوف يسمح هذا في النهاية بنوع من "التصور العام" العالمي حول تنقلات الأشخاص، وهو ما يتوافر لدينا بالفعل حول تنقلات البضائع ورأس المال والتي تسمح لنا بفهم الجوانب الأخرى للعولمة بشكل أفضل كثيراً من فهمنا للهجرة. إلا أنه حتى في عملية الإحصاء الرسمي الحالي لعام 2010، مازالت العديد من الدول الهامة لا تسأل حتى عن مكان ميلاد الأشخاص، بما في ذلك اليابان والمكسيك وكوريا والفلبين ومصر. إن ثلث الدول بوجه عام لا يسأل عما إذا ما كانت هناك إقامة سابقة في دولة أخرى.

وعن طريق اتباع هذه التوصية وغيرها من توصيات اللجنة، تتوافر للدول فرصة تحسين بيانات الهجرة بشكل كبير وبتكلفة منخفضة ومن دون أية استبيانات أو هيئات أو مبادرات جديدة. إن الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسسة التعاون والتنمية الدوليين (OECD) والبنك الدولي، يمكنها بل يجب عليها أن تدعم الحكومات الوطنية في تحقيق هذا الصالح العام، ويشير هذا التقرير إلى كيفية القيام بذلك على وجه الدقة. أتمنى أن تصبح أفكار هذه اللجنة بمثابة برنامج عمل لتحقيق رؤية جديدة وأكثر وضوحاً عن الهجرة الدولية خلال السنوات القليلة القادمة. مازالت البيانات المثالية حول الهجرة أمر بعيد المنال، إلا أنه قد حان الآن وقت الحصول على بيانات أفضل عن الهجرة. نحن نشعر بالامتنان للدعم المالي والتعاون النشط لفريق الخبراء من مؤسسة جون دي وكاثارين تي ماك آرثر، والتي لولاها ما أصبح عمل اللجنة ممكناً.

نانسي بيردسول
الرئيس
مركز التنمية العالمية

إحصائيات المهاجرين:

خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة

١. الهدف من اجتماعنا وما توصلنا إليه

إن التنقلات الدولية للأشخاص هي إحدى القوى الهائلة التي تشكل التنمية الدولية وتتشكل بواسطتها. تختلف أجور العمال المتساوين بشكل كبير بين الدول الفقيرة والغنية بمعدل تضاعف يزيد عن مثيله في أسعار البضائع ورأس المال، مما يشير إلى أن تنقلات الأشخاص يمكنها أن تسبب تغييراً اقتصادياً كبيراً (كليمنز ومونتينيغروبريتشيت 2008). ارتفعت نسبة التحويلات المالية إلى الدول النامية بنسبة 800 في المائة ما بين عامي 1990 و2008، لتصل إلى مبلغ يزيد عن 280 مليار دولار أمريكي (البنك الدولي 2008). إلا أن تأثيرات التنمية الناجمة عن الهجرة تتعدى ما هو أكثر من المال. تتجارب التنقلات البشرية مع التغيرات البيئية وتساهم في تشكيلها، كما أنها تتجارب مع احتياجات و حياة الأسر وتساهم في تشكيلها، حيث أنها تمثل الجانب البشري من العولمة.

إن بيانات الهجرة الدولية التي تقوم الدول بتجميعها ونشرها تعتبر محدودة للغاية، حتى أن معلوماتنا عن حجم ونوع الهجرة الحاصلة في الوقت الحاضر، أقل كثيراً من معلوماتنا عن تدفقات التجارة والاستثمار الدوليين. وهذا يجعلنا غير قادرين على الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية حول كيفية تداخل تنقلات الأشخاص مع عملية التنمية. بالرغم من أن كافة الدول المستقبلة للمهاجرين تقوم بشكل نشط بتنظيم هذه التنقلات والتحكم فيها، إلا أننا نضع سياسات الهجرة في ظل نقص شديد في المعلومات. كما أننا نعانى من الجهل التام فيما يتعلق بكيفية احتمال قيام هذه السياسات بتعظيم المكاسب والحد من تكاليف الهجرة للمهاجرين، بالنسبة لمن يظلون في الدول الفقيرة، ولمن يتواجدون في الدول المستقبلة للمهاجرين.

إن النقص الحالي في البيانات - وهو أكبر فجوة مجهولة في نظرنا بالنسبة للاقتصاد العالمي - يجعلنا غير قادرين على الإجابة على الأسئلة الحيوية. كيف سيؤثر تزايد انتقاء المهارات في سياسات الهجرة بالدول الغنية على الخدمات المهنية الضعيفة بالفعل في الدول التي يأتي منها المهاجرون؟ ما هو معدل عودة المهاجرين أو الهجرة ذهاباً وإياباً حالياً، وما الذي يمكن أن تقوم به الحكومات للتحكم في هذه التنقلات؟ هل تأثرت مستويات الهجرة غير المنتظمة بفرص الهجرة الشرعية؟

بالرغم من أن هناك العديد من الأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها بخصوص الهجرة - مثل تكاليف المهاجرين في الدول المستقبلة لهم، وكيفية وموعد انتقالهم، والحقوق التي يحصل عليها العمال في الدول المستقبلة للمهاجرين، وهكذا - إلا أننا نركز هنا على تأثيرات الهجرة على آفاق التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين. بدون البيانات الأساسية حول من يقومون بالهجرة وكيف يقومون بها، لا يمكننا حتى مجرد البدء بالرد على هذه الأسئلة، ثم نضطر لوضع سياساتنا بالاعتماد على المواقف والعواطف، بل والأسوأ أن يتم ذلك بدون إدراك لتأثيرات سياسة الهجرة على التنمية. إن وضع مثل هذه السياسة الهامة في ظل هذا النقص الشديد في المعلومات يعد إساءة مهينة للملايين من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض حول العالم والذين يطلبون، ولهم الحق في ذلك، بالحصول على حياة أفضل ومزيد من الفرص.

إن بيانات الهجرة
الدولية التي تقوم الدول
بتجميعها ونشرها
تعتبر محدودة للغاية.
حتى أن معلوماتنا
عن الهجرة أقل كثيراً
مما نعرفه عن التجارة
والاستثمار الدوليين.

لقد طلبت الهيئات الدولية من الحكومات أن تقوم بتجميع البيانات الصحيحة ونشرها لما يزيد عن قرن كامل. وفي ظل بقاء هذا الهدف بعيد المنال، فإن هذا يمثل عجزاً دولياً شديداً. إلا أن هناك دلائل تشير إلى حدوث تغيرات. فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات الهامة للأمام خلال الفترة الأخيرة. إن اللجنة مقتنعة بأنه يمكن تحقيق المزيد من التقدم الهائل على المدى القصير باستخدام موارد محدودة وعن طريق تنفيذ عدد قليل من الخطوات البسيطة.

وتعتقد اللجنة بأن تحسين بيانات الهجرة يركز على الثلاثة محاور المثالية التالية. أولاً، نحن نحتاج إلى تحسين الأرقام الأساسية: ما هي المستويات والاتجاهات والخصائص الأساسية للمهاجرين حول العالم؟ هناك فجوات هامة في المعلومات حول الاحتياجات والتدفقات الأساسية للمهاجرين حول العالم؟ ثانياً، تقوم كل الدول بتجميع بعض البيانات حول المهاجرين حول العالم لأغراض إدارية. وعن طريق إتاحة الوصول إلى هذه المعلومات، يمكننا أن نتعلم الكثير عن أسباب الهجرة وطول فترات الإقامة، وغيرها من الجوانب الهامة الأخرى في حلقة الهجرة. إلا أن عمليات التعداد والتسجيل مازالت غير كافية. لا يمكن الإجابة على بعض أسئلة السياسة المحددة إلا من خلال الأبحاث المُكرسة والاستبيانات المخصصة. إن إتاحة الوصول إلى المعلومات التي تم تجميعها بالفعل على مستوى التفاصيل الدقيقة سيكون خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

تعتقد اللجنة أنه يمكن للدول والمؤسسات الدولية ودوائر الأبحاث أن تُحسّن بيانات الهجرة الدولية بشكل فعال على المدى القصير - عن طريق المؤسسات الحالية بتكلفة منخفضة - وذلك من خلال تنفيذ التوصيات الخمس التالية:

1. توجيه ثلاثة أسئلة أساسية في كل إحصاء رسمي للسكان - عن دولة الجنسية ودولة مسقط الرأس والدولة التي سبق الإقامة فيها - ثم نشر جداول هذه البيانات وفقاً للسن والجنس.
2. الاستفادة من موارد البيانات الإدارية الحالية التي غالباً ما تحتوي على معلومات وافرة عن التنقلات الدولية، ولكن يتم توظيفها بشكل فقير.
3. تجميع البيانات الحالية من استبيانات القوى العاملة في دول العالم، ووضعها في قاعدة بيانات واحدة متناسقة ويتم تحديثها بشكل دوري.
4. توفير إمكانية الوصول إلى سجلات مجهولة الهوية لأفراد من المهاجرين حول العالم، ومأخوذة من الاستبيانات والبيانات الإدارية وذلك للسماح بتحقيق تحسينات رئيسية في جودة الأبحاث أثناء الحفاظ على السرية الشديدة.
5. زيادة الاستخدام المنظم للمحاور القياسية للأسئلة المتعلقة بالهجرة في برامج الاستبيانات المنزلية المستمرة وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية

بينما تمثل هذه الخطوات قصيرة الأجل المكاسب السريعة التي قد تؤدي إلى إنتاج أسرع وأكبر المزايا بأقل تكلفة في ظل نقاط القوة المؤسسية الحالية، فإن العديد من أعضاء اللجنة يعتقدون بأن التقدم الرئيسي على المدى البعيد يتطلب توصيات أكثر شمولاً:

بناء قدرة مؤسسية في الدول النامية لتجميع ونشر بيانات الهجرة، وبدء وحدات مهام وطنية لإعداد تقارير دورية حول بيانات الهجرة الوطنية للتركيز على الموارد الحالية وإيجاد ضغوط لتحقيق التحسينات في عمليات تجميع وتنسيق البيانات.

يمكن تحقيق تقدم

هائل بخصوص بيانات

الهجرة على المدى

القصير باستخدام

موارد محدودة وعن طريق

تنفيذ عدد قليل من

الخطوات البسيطة.

إن ما يهم بالفعل هو الإحصائيات. نحن نملك القوة لجعل البيانات أكثر أهمية من المواقف في وضع سياسات الهجرة. كما أن هناك فرصة تاريخية للقيام بذلك الآن.

تم الإسهاب في شرح هذه التوصيات بمزيد من التفاصيل في هذا التقرير. نقوم في كل توصية بتحديد أسباب تنفيذها وكيفية تنفيذها ومن المنوط بتنفيذها. ينتهي التقرير بمناقشة حول الموضوع طويل المدى الذي يعتبر أعضاء اللجنة أنه الشاغل الرئيسي: وهو العمل الدوب المطلوب لبناء قدرة إحصائية في الدول النامية.

إن ما يهم بالفعل هو الإحصائيات. إن مفهوم خط الفقر، كما قامت بتقديمه وشرحه موللي أوشانسكي (1963) ووالتر هيلر (مجلس المستشارين الاقتصاديين 1964:55)، كان واضحاً بشكل كبير في تشكيل سياسة مكافحة الفقر. نحن نملك القوة لنجعل البيانات أكثر أهمية من المواقف في وضع سياسات الهجرة، كما أن هناك فرصة تاريخية للقيام بذلك الآن، حيث يتحرك العالم نحو عملية الإحصاء الرسمي للسكان لعام 2010، وحيث تتطلب العديد من الحكومات والهيئات الدولية حصيلة هامة من الإدارة والمعرفة للقيام بذلك بشكل أفضل عما كان عليه في الماضي. وعن طريق تنفيذ هذه التوصيات، فإننا سوف نحصل على الوسائل المطلوبة لوضع سياسات مرتكزة على دلائل، بحيث تصبح جادة في الارتقاء بالتنمية. وعدا ذلك، فربما يتوجب علينا تكرار نفس المناقشة خلال عشرين عاماً، وبعد إهدار عدد لا حصر له من الفرص لتحسين جوانب التنمية.

2. بالرغم من التطورات الأخيرة في البيانات، فمازلنا لا نستطيع الإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بالهجرة والتنمية

مازالت الإحصائيات الخاصة بالهجرة الدولية فقيرة لأن الحكومات تجاهلت خلال ما يزيد عن مائة عام التوصيات التي تقدمها فرق الخبراء، والتي لا تختلف كثيراً عن هذه اللجنة. لقد تم تحقيق تقدماً طفيفاً بواسطة الهيئات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن حتى هذا العمل المشجع يترك الباحثين غير قادرين على الإجابة على أسئلة بديهية للغاية حول التداخل بين الهجرة والتنمية.

1.2 قرن من التوصيات التي تم تجاهلها

إن المطالبة الصارخة للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة، هي إحدى أقدم الأساليب المتبعة في المؤسسات الدولية المعاصرة. ففي عام 1891، أوصي اجتماع الخبراء في معهد الإحصائيات الدولي في فيينا بوضع معايير قياسية للبيانات وتوزيعها بشكل مفتوح على تجمعات الأجانب في كل دولة (فولكنر 1895). في عام 1901، التمس نفس الهيئة وضع معايير قياسية دولية لتعريفات المهاجر "المؤقت" والمهاجر "الدائم" (كرالي وجناناسيكاران 1987). وبعد ذلك بفترة قصيرة، كان من أول أعمال عصبة الأمم المطالبة بإحصائيات مُحسنة حول الهجرة. وفي أكتوبر 1922، انعقد اجتماع في منظمة العمل الدولية الجديدة بعصبة الأمم، وطالب كل أعضائه المجتمعين بتجميع ونشر أرقام سنوية حول المهاجرين والمغتربين - بغض النظر عن الجنس والسن والمهنة ودولة آخر إقامة - لوضع تعريفات لأنواع مختلفة من المهاجرين (منظمة العمل الدولية 1922).

كما تواصلت الاجتماعات المشابهة خلال الثلاثينيات، ونوه الباحثون بأسى إلى أن "إحصائيات الهجرة، حتى الحديثة منها، كانت ناقصة للغاية، وغائبة تماماً عن العديد من الدول" (فيرينسزي 1929:55). وبعد الحرب العالمية الثانية، تلتها عقود من الاجتماعات طالبت الحكومات مرة أخرى بتجميع بيانات أفضل عن الهجرة ونشرها. وكان أكثر ما تم تجاهله توصيات الأمم المتحدة في عام 1953 بخصوص تجميع بيانات حول تدفق المهاجرين، بما يشمل وضع معايير قياسية لتعريفات الهجرة "المؤقتة" (سيمونز 1987). وفي عام 1976 تبعتها الأمم المتحدة بإصدار توصيات جديدة حول وضع معايير قياسية للإحصائيات، تشمل تلك الخاصة بتجمعات المهاجرين، إلا أنه بالمثل "لم يتم تنفيذها على نطاق واسع" (بيلسبورو وآخرون 1997:3). وبعد عقد آخر، أعلن ليفين وهيل وارين (1985:2) بأسى

إن عدم وجود بيانات أفضل عن الهجرة يعد أكبر عقبة في سبيل وضع سياسات لتعظيم مزايا الهجرة.

أنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستقبل مهاجرين أجانب أكثر من أية دولة غنية أخرى ولديها قدرة واسعة على تعقب هؤلاء المهاجرين، إلا أنها لم تعرف إلا "قدر ضئيل للغاية عن شرائح وخصائص تدفق الوافدين الجدد".

وعندما قارب القرن العشرون على نهايته، أعلنت الأمم المتحدة عن "الحاجة للإحصائيات لتمييز تدفقات الهجرة ومراقبة التغيرات عبر الزمن وتزويد الحكومات بأساس متين من أجل وضع وتنفيذ سياسات لطالما كانت مفتقدة"؛ حتى في أوروبا، ليست هناك دولة واحدة التزمت بشكل كامل بتوصيات عام 1976 (الأمم المتحدة 1998:23، الفقرة 3). وتبع ذلك مجموعة جديدة من التوصيات في عام 1998. ولكن لسوء الحظ تجاهلت معظم الحكومات هذه التوصيات التي تكرر المطالبة بتنفيذها، وذلك لأنها كانت تمثل طلبات لا يمكن تحقيقها بالقوة لتحقيق الصالح العام. ومع بداية القرن الحادي والعشرين (2004: 216)، لاحظت الأمم المتحدة أن الإحصائيات الخاصة بالهجرة كانت لا تزال غير كافية:

أقل من 40 بالمائة من الدول والمناطق قامت بتقديم بعض البيانات عن تجمعات المهاجرين منذ عام 1985. بينما الاستجابة حول بيانات تدفق المهاجرين كانت أقل ندرة من ذلك. تعاني إحصائيات الهجرة الدولية من النقص في المفاهيم والتعريفات المتناسقة في الدول. فهناك نقص في التنسيق بين الهيئات المختلفة. على المستويات المحلية والدولية.

وتستمر اليوم الأمم المتحدة (2007) في سعيها الجاد لحث الحكومات لتقوم على الأقل بإضافة أسئلة متشابهة بخصوص الهجرة الدولية على نماذج الإحصاء الرسمي للسكان لعام 2010، وذلك مثل أسئلة عن دولة مسقط الرأس ودولة الجنسية ودولة محل الإقامة منذ عام مضى أو منذ خمس سنوات، ويعد عام من الوصول للدولة. وقد يسمح ذلك بالتقدم البطيء تجاه الحصول على بيانات مفيدة حول جاليات المهاجرين، لدرجة أن الحكومات سترغب في نشر جداول البيانات المتفرقة والتي تم تجميع بياناتها بهذا الشكل. ولكن البيانات المتفرقة حول تدفقات المهاجرين للخارج والداخل في كل دولة تظل غير واضحة لواضعي السياسات والباحثين، مثلما كان الأمر منذ عقود (المقصود بالبيانات المتفرقة هو غير المنسقة وفقاً للمهنة أو الجنس أو دولة الجنسية أو دولة مسقط الرأس).

إن عدم وجود بيانات مفصلة وقابلة للمقارنة ومتفرقة حول جاليات وتدفقات المهاجرين، أو عدم إمكانية الوصول إليها، يعد أكبر عقبة في سبيل وضع سياسات تركز على الحقائق من أجل تعظيم مزايا الهجرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية حول العالم. وعلى نحو متوقع، طالب المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بشكل ملح بالقيام بتجميع وتفصيل ونشر بيانات الهجرة (دي كليرك 2008: 21، 52، 56).

وبينما يسود اللجنة جو من التفاؤل إلا أنها واقعية بشكل كاف لتدرك أنه بعد مرور قرن تم خلاله تجاهل التوصيات، فإن الحال لن يتبدل بين عشية وضحاها. ويعد ذلك صحيحاً على وجه الخصوص بالنسبة لتناسق جاليات وتدفقات للمهاجرين حول العالم. وفي ظل غياب أي تعريف واحد مقبول دولياً بشكل قانوني حول المقصود بالمهاجر الدولي وعدم وجود قانون دولي قوي لفرض هذا التعريف، فإن اللجنة ترى أن تناسق بيانات الهجرة الدولية، فيما يتعلق بدولة الميلاد ودولة الجنسية، يظل غير مجدي حالياً كما كان منذ قرن مضى.¹ وبدلاً من ذلك، يؤيد هذا التقرير منهجاً أكثر واقعية لنشر بيانات الهجرة التي تم تجميعها وفقاً للقوانين واللوائح المحلية. يتطلب هذا المنهج بالطبع أن يتم شرح التعريفات المحلية

¹ بالقياس على ذلك، فإن النقص في البيانات حول اللاجئين يشير إلى نفس هذه النقطة. إن اتفاقية عام 1951 الخاصة بأوضاع اللاجئين، تحدد بشكل واضح المقصود باللاجئ. التزمت معظم الدول حول العالم بهذا التعريف، واستخدمته في قوانينها المحلية، كما أوجدت إجراءات خاصة بها لفحص المطالبين باللجوء السياسي. يقوم مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة بمتابعة تطبيق دول العالم لاتفاقية عام 1951. كما أن لديه القدرة على الاعتراف باللاجئين تحت مظلته. إن النظام الدولي المتبع حالياً لحماية اللاجئين يسمح بتجميع بيانات مناسبة حول اللاجئين وطالبي اللجوء.

أدت العديد من المبادرات الحديثة إلى تحقيق تقدم تجاه الحصول على بيانات أفضل.

المختلفة بشكل واضح. بالرغم من أن تأسيس بيانات عالمية ومنسقة حول الهجرة يظل هدفاً بعيداً، إلا أن اللجنة تشيد بالمبادرات المختلفة الجاري تحضيرها لتحقيق المزيد من التنسيق، حيث تعتقد اللجنة أن استخدام البيانات المجمعة وفقاً للأساليب المحلية يعد أفضل من عدم وجود أية معلومات على الإطلاق.

2.2 تطورات أخيرة مختارة نحو الحصول على بيانات أفضل

استجابت العديد من المبادرات الجيدة خلال السنوات القليلة الماضية للمطالبات بالحصول على بيانات أفضل، مما يشير إلى التقدم الهائل الذي يمكن تحقيقه. فيما يلي العديد من هذه المبادرات، ولكننا لن نسردها عنها المزيد من التفاصيل.

1.2.2 جداول البيانات التجريبية

- أنشأ قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة "قاعدة بيانات الهجرة الدولية"، وهي تشتمل على كافة جداول البيانات المتاحة عن جاليات المهاجرين حول العالم وفقاً للجنس والسن ودولة الميلاد ودولة الجنسية.² تم إنشاء قاعدة البيانات بالتعاون مع قسم الإحصائيات بهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وحدة الجنوب إلى الجنوب، والبنك الدولي، وجامعة سوسيكس. قام قسم السكان أيضاً بنشر قاعدة بيانات منفصلة هي "تدفقات الهجرة الدولية من وإلى بعض الدول المختارة"، وهي تجمع بيانات حول تدفقات الهجرة والاغتراب في 15 دولة.³
- نشرت منظمة التعاون والتنمية الدوليين (OECD) (2008) "قاعدة بيانات المهاجرين في دول منظمة OECD"، وهي مجموعة مطولة من الجداول تقدم معلومات عن الجنس والسن والمهن ومجالات الدراسة وغيرها من خصائص السكان الوافدين في 28 دولة مستقبلة للمهاجرين.⁴
- قام مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة (UNHCR) بتجميع بيانات سنوية حول جاليات اللاجئين والتدفقات والخصائص بما يشمل الجنس والسن ودولة الجنسية فيما يزيد عن 150 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ مكتب المفوضية UNHCR بقاعدة بيانات عن طلبات اللجوء الشهرية التي يتم تقديمها في 37 دولة صناعية وفقاً لدولة الجنسية.⁵
- قام معهد سياسات الهجرة بتأسيس مركز لبيانات MPI، والذي يقوم بتجميع عدد ضخم من الجداول عن بيانات جاليات وتدفقات المهاجرين.⁶
- قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة، بتطوير قاعدة بيانات إقليمية حول جاليات المهاجرين حول العالم.⁷

² <http://esa.un.org/unmigration>

³ يمكن الوصول إليها عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.unmigration.org>

⁴ <http://esa.un.org/unmigration>

⁵ <http://www.unhcr.org/statistics.html>

⁶ <http://www.migrationinformation.org/DataHub>

⁷ <http://www.eclac.cl/Celade/proyectos/migracion/IMILA00e.html>

- يقوم مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي (يوروستات)، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)، واللجنة الاقتصادية الأوروبية بهيئة الأمم المتحدة (UNECE)، وقسم الإحصائيات بالأمم المتحدة، بتجميع ونشر بيانات عن تدفقات الهجرة وجاليات المهاجرين كجزء من الاستبيان السنوي المشترك حول الهجرة الدولية. إن استخدام استبيان مشترك متفق عليه يخفف من العبء على موردي البيانات المحليين ويزيد من قابلية المقارنة بين الإحصائيات التي يتم نشرها بواسطة المنظمات المختلفة.
- يقوم مكتب يوروستات أيضاً بتجميع ونشر إحصائيات منسقة عن طلبات اللجوء والقرارات المتعلقة به.

2.2.2 الجداول المعتمدة على التقديرات

- قام البنك الدولي بتطوير جداول عن الوافدين المولودين بالخارج في دول منظمة التعاون والتنمية الدوليين (OECD) تبعاً لدول الميلاد ومستوى التعليم والجنس، خلال تاريخين محددين (دوكيير ومارفوك 2005؛ دوكيير ولويل ومارفوك 2007).
- قامت منظمة OECD بإنتاج "بيانات الهجرة الدولية" التي تحتوي على إحصائيات قياسية عن تدفقات الهجرة الدائمة وفقاً لفئة الدخول، وهي تغطي 18 دولة من دول المنظمة، وقرابة 80 بالمائة من الهجرة الدائمة في منطقة منظمة OECD⁸.
- قام قسم السكان بالأمم المتحدة بإنشاء قاعدة بيانات "الاتجاهات بين كل جاليات المهاجرين"، وذلك بالاعتماد على تقديرات تتم كل خمس سنوات لجاليات المهاجرين حول العالم وفقاً للجنس في كل الدول والمناطق في العالم بين عامي 1960 إلى 2005⁹.
- قام مركز أبحاث التنمية حول الهجرة والعلومة والفقير في جامعة سوسيكس. بنشر "قاعدة بيانات أصول المهاجرين العالميين" (بارسونز وآخرين 2007). هذه المصنوفة 226 في 226. تقدم تقديرات لجاليات المهاجرين المزدوجة بين كافة الثنائيات من الدول في عملية الإحصاء الرسمي لعام 2000¹⁰.

⁸ http://www.oecd.org/document/52/0,3343,en_2649_33931_42274676_1_1_1_37415,00.html

⁹ يمكن الوصول إليها عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.unmigration.org>

¹⁰ http://www.migrationdrc.org/research/typesofmigration/global_migrant_origin_database.html

3.2.2 البيانات مجهولة الهوية الخاصة بالأفراد، أو "البيانات الدقيقة"

- مشروع الهجرة المكسيكية هو مشروع تعاوني للأبحاث في جامعة برينستون وجامعة جوادالاجارا، وقام هذا المشروع بنشر بيانات دقيقة مفصلة عن عدة آلاف من المهاجرين منذ عام 1982. وبدأت لجان فرعية من مشروع MMP بتجميع بيانات مشابهة في الدول الثماني في أمريكا اللاتينية. إن مشروع "الهجرة بين أفريقيا وفرنسا" (MAFE) التابع للمعهد الوطني للدراسات الديمغرافية في فرنسا، يقوم حالياً بنشر طريقة تعتمد على الاستبيانات لجمع معلومات عن 2550 مهاجر من السنغال وغانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في كل من أفريقيا وأوروبا. كما تم نشر طرق أخرى في الصين وبولندا ولبنان وأوكرانيا (ماسي وكابوفيرو 2007).
- قامت منظمة العمل الدولية بإجراء اختبار ميداني لإضافة موسّعة "لوحة الهجرة" لاستبيانات القوى العاملة في أرمينيا وتايلاند والإكوادور ومصر. قامت العديد من الدول بإضافة وحدات عن الهجرة والتحويلات المالية إلى عمليات الإحصاء الرسمي والاستبيانات المنزلية، بما يشمل كوستا ريكا وغانا وفيجي وألبانيا وغواتيمالا ومولدوفا (شاختر 2008).
- قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالعمل لتحسين جهود الدول المصدرة للمهاجرين في سبيل تجميع البيانات الدقيقة عن الهجرة في مصر وكولومبيا وغواتيمالا وطاجيكستان وبنغلاديش وألبانيا ومولدوفا وصربيا والعديد من الدول الأخرى.
- المعهد الديموغرافي متعدد الاختصاصات في هولندا (NIDI) ومشروع "عوامل الجذب والطرد للهجرة الدولية"، قاما بإتاحة البيانات الدقيقة التفصيلية عن ما يربو عن 11,000 مهاجر وغير مهاجر من تركيا ومصر والمغرب والسنغال وغانا. تم ترتيب مقابلات في الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلة للمهاجرين أسبانيا وإيطاليا.
- قام البنك الدولي بالعمل لإدراج وحدات الهجرة في الاستبيانات المنزلية المختلفة في دول مثل غانا وألبانيا وبلغاريا وتنزانيا وطاجيكستان، كما أنها دعمت الاستبيانات المتخصصة في تونس واستبيانات المهاجرين اليابانيين في البرازيل.
- قام مكتب يوروستات بإضافة وحدة خاصة للمهاجرين في استبيان القوة العاملة الخاص به لعام 2008، وهو سوف يتولى تكوين بيانات فردية مجهولة الهوية عن المهاجرين وأطفالهم في دول الاتحاد الأوروبي.
- إن مشروع سلسلة الاستخدام العام المتكامل للبيانات الدقيقة - الدولية (IPUMS-الدولي)، في جامعة مينيسوتا قد قام بتجميع ووضع معايير لملايين السجلات الفردية مجهولة الهوية من خلال عمليات الإحصاء الرسمي في 35 دولة، والعديد من هذه البيانات خاص بدولة الميلاد ودولة الإقامة السابقة.¹¹

¹¹ <https://international.ipums.org/international>

4.2.2 المعايير والإرشادات الدولية

- تقدم توصيات الأمم المتحدة الخاصة بإحصائيات الهجرة الدولية (1998) إطاراً مفصلاً للعمل بهدف تجميع إحصائيات عن تدفقات الهجرة بما يشمل اقتراحات للتعريفات القياسية لأنواع المهاجرين وإرشادات لتجميع وجدولة بيانات عن جاليات المهاجرين وبخاصة من خلال عمليات الإحصاء الرسمي.
- إن مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لعمليات إحصاء السكان والإحصائيات المنزلية (2007) تقدم معايير وإرشادات مفصلة حول تجميع وجدولة بيانات الإحصاء المتعلقة بالهجرة الدولية، مثل دولة الميلاد ودولة الإقامة السابقة.
- قام في عام 2007 البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتطبيق اللائحة (EC) رقم 862/2007 الخاصة بإحصائيات الهجرة والحماية الدولية.¹² وبموجب هذه اللائحة، يجب أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتزويد مكتب يوروستات بإحصائيات منسقة عن اللجوء وجاليات وتدفعات المهاجرين (التدفقات للداخل والخارج)، وطلبات الحصول على الجنسية، وإجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.¹³ والفئات الرئيسية في هذه الإحصائيات هي السن والجنس والجنسية ودولة الميلاد ودولة الهجرة ودولة المنشأ. قامت المفوضية الأوروبية بتمويل مشروع THESIM (نحو إحصائيات منسقة عن الهجرة الدولية) بهدف مراجعة مدى توافر البيانات المحلية والتعريفات الإحصائية، وتقييم الخطوات الضرورية للالتزام المحلي باللائحة الجديدة (بولان وآخرون 2006).

¹² <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2007:199:0023:0029:EN:PDF>

¹³ راجع عمل كل من MIMOSA (أنماط الهجرة للتحليلات الإحصائية)، و PROMISTAT (الارتقاء بالأبحاث المقارنة في مجال الهجرة والتكامل في أوروبا)، و ILMAS (تنفيذ التشريعات على إحصائيات الهجرة واللجوء).

3.2 أسئلة السياسة الرئيسية التي لا يمكن للبيانات الحالية الإجابة عليها

تمثل الجهود سאלفة الذكر تطوراً هاماً وتشيد اللجنة بها. فهي جميعاً تشير إلى أوجه القصور التي تقيد تأثير هذه الجهود على الأبحاث: فهي غالباً إما تنتج جداول مكسدة تحول دون التحليل المفصل لتحركات المهاجرين، أو أنها تغطي منطقة جغرافية محدودة، أو أنها تكون بيانات غير قابلة للقياس بأساليب مختلفة مقارنة ببيانات من مصادر أخرى. فيما يلي بعض من الأسئلة السياسية الحيوية التي غالباً ما لا نستطيع التعامل معها حتى في ظل وجود بيانات الهجرة المحسنة مؤخراً:

أسباب التنقل

لا زالت هناك

الأسئلة السياسية

الأساسية التي

لا يمكننا غالباً

التعامل معها

بالرغم من

التحسينات الأخيرة

في بيانات الهجرة.

- ما هو حجم كل من عودة المهاجرين والهجرة المؤقتة؟
- هل يجب أن تقوم الدول المستقبلية للمهاجرين بتطبيق إجراءات للتشجيع على عودة المهاجرين، وكيف؟
- ما هي الصفات الشائعة والمشاركة بين الأشخاص الذين يغادرون، والأشخاص الذين يعودون، والأشخاص الذين يتحركون ذهاباً وإياباً؟
- كم عدد المهاجرين غير الشرعيين، وما هي الخصائص المميزة لهم؟
- كيف سيؤثر التغيير المناخي على أنماط الهجرة (كنيفيتون وآخرون 2008)؟

آثار التنقل

- هل يعتبر المهاجرون العائدون أكثر إنتاجية نظراً لخبراتهم المكتسبة أثناء الهجرة؟ هل يجلبون المهارات والتقنية وتعهات الأعمال، فضلاً عن الأموال؟
- ما هي آثار برامج العمال الوافدين على دول المنشأ والمهاجرين؟
- كيف تؤثر هجرة المهارات العالية على القرارات التعليمية في دول المنشأ؟
- كيف يؤثر المهاجرون ذوو المهارات العالية على التجارة والاستثمارات مع دول المنشأ؟

كيف تؤثر السياسة على تشكيل التنقلات

- ما هي السياسات التي تشجع على الهجرة الدائمة والسياسات التي تشجع الهجرة المؤقتة، وإلى أي درجة؟
- كيف يمكن للسياسات في الدول المستقبلة للمهاجرين الاستفادة من التحويلات المالية للتنمية؟
- كيف يمكن لسياسة الهجرة التأثير على تشكيل التنقلات غير الشرعية؟
- كيف يمكن لإدارة تدفقات الهجرة المؤقتة والدائمة أن تساعد الدول في التحول بين التغيرات الديموغرافية؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة يتطلب البيانات المتفرقة التي بدأت تثمر عنها الجهود الحديثة الجديرة بالثناء لتحسين بيانات الهجرة. فمثلاً، غالباً ما تكون الإحصائيات المتاحة للباحثين هي فقط الجداول التي يتم تحديثها بشكل غير دوري، والخاصة بالخصائص العامة للمهاجرين، مثل إجمالي عدد الأشخاص المولودين بالخارج في مستوى تعليمي معين، وعلى فترات زمنية كل عشرة أعوام. وبينما تكون هذه البيانات مفيدة وهامة، فهي لا تسمح بالتحليل المفصل للآثار الحقيقية لهذه التنقلات في دولة المنشأ. إن حصر عدد الممرضات الفلبينيات بالخارج لا يصف بشكل دقيق تأثير هجرة الممرضات على تعليم الممرضات في الفلبين مثلاً، حيث يحصل العديد من الممرضات الفلبينيات بشكل خاص على درجات في التمريض بهدف الهجرة على وجه الخصوص. إن حصر عدد المهندسين الهنود بالخارج لا يصف بشكل دقيق تأثير هذا التنقل على التنمية التقنية في الهند، حيث يتفاعل المهندسون بالخارج مع أوطانهم بأساليب مختلطة. إن حصر عدد العمال المكسيكيين في الولايات المتحدة الأمريكية أو عدد العمال المغربيين في أسبانيا لا يصف الأنماط المختلفة للتنقلات ذهاباً وعودة التي تؤثر على التنمية في المكسيك والمغرب.

إن الأبحاث الخاصة بتأثيرات التنمية الناجمة عن الهجرة تتطلب البحث عن العلاقات بين التنقلات وثمار التنمية. غالباً ما يكون ذلك غير ممكناً بدون (1) جداول أساسية للبيانات عن المهاجرين، مثل التصنيف حسب العام والخصائص الفردية، و(2) بيانات فردية مجهولة الهوية عن المهاجرين، في العديد من الحالات. فلنفترض على سبيل المثال أن أحد الباحثين قد لاحظ تغييراً (افتراضياً) في سياسة الهجرة في إحدى الدول الأوروبية تجاه الممرضات التونسيات في عام 1997، وأراد أن يفهم تبعات ذلك على التنمية في تونس. إذا كانت البيانات الوحيدة المتاحة هي عدد الممرضات أصحاب الجنسية "من شمال أفريقيا" والمقيمات في دولة أوروبية في عام 1991 و2001، فإنه لن يتم معرفة إلا القليل من هذه الحالة عن التأثيرات المحتملة على التنمية من مثل تلك التغييرات المستقبلية في السياسة. وعلى الجانب الآخر، إذا ما استطاع الباحثون الاطلاع على البيانات السنوية الخاصة بوصول ومغادرة الممرضات التونسيات في مطار الدولة الأوروبية، أو الاطلاع على عينة مجهولة الهوية على مستوى فردي عن الممرضات التونسيات في الدولة الأوروبية بحيث تشمل عام الوصول، فإن هذه الحالة سوف تثمر عن كم هائل من المعلومات عن كيفية تأثير هذا التغيير في السياسة على قرارات الممرضات التونسيات في الانتقال، وكيفية تأثير هذه التنقلات على حياة الأشخاص الذين بقوا في تونس، وهكذا. إن البيانات من هذه النوعية كانت توضع في الاعتبار بشكل افتراضي بواسطة الباحثين الذين يدرسون تأثيرات التجارة والاستثمار الدوليين على التنمية.

لاحظت اللجنة أن أحد الوسائل الهامة لتحسين إتاحة البيانات هو نشر البيانات التقديرية بواسطة الهيئات الدولية. وقد أوضحت الممارسة أن النشر الموسع لهذه البيانات التقديرية تدفع الدول التي لا توافق عليها إلى كشف المزيد من البيانات.

الدول التي تقوم بالفعل

بتجميع كم ضخم من

البيانات عن المواطنين

الأجانب وبالرغم من ذلك

ليست هناك أية دولة

تستفيد بشكل كامل من

هذا الكنز من المعلومات من

أجل الحصول على استيعاب

أفضل لعمليات الهجرة.

3. خمس خطوات لتحسين بيانات الهجرة على المدى القريب مع المؤسسات الحالية وبتكلفة بسيطة

تأمل اللجنة وتثق في أنه يمكن تسوية قدر كبير من هذه المشكلة. وهي هنا تقترح الجهة التي يمكنها اتخاذ مجموعة محدودة من الخطوات الأساسية التي من شأنها أن تثمر عن تقدم كبير في فهمنا للروابط بين الهجرة والتنمية. ويمكن إنجاز هذه الخطوات على المدى القصير مع المؤسسات الحالية وبتكلفة بسيطة. يناقش القسم التالي الاستراتيجية على المدى البعيد. ما يلي ليس قائمة مطولة عن كيفية تحسين بيانات الهجرة، بل هي قائمة مركزة وذات أولوية قصوى للخطوات ذات التأثير الأكبر والتي يمكن اتخاذها على المدى القصير، مع توضيح الجهة المنوطة باتخاذ هذه الخطوات.

التوصية 1: توجيه أسئلة الإحصاء الأساسية وطرح الإجابات المجدولة بشكل علني

توافق اللجنة على أن كل عملية إحصاء رسمي للسكان في كل دولة يجب أن تشمل على أسئلة عن دولة مسقط الرأس ودولة الجنسية ومقر الإقامة منذ عام أو منذ خمسة أعوام قبل الإحصاء، لكل مواطن يتم إحصاؤه، ويجب نشر الجداول الأربعة لهذه النتائج بشكل موسّع.

لماذا؟

تدرك اللجنة أن الأمم المتحدة قد جعلت هذه التوصيات بشكل متناسق لبعض الوقت، إلا أن الالتزام الكامل مازال هدفاً بعيد المنال. نظراً لأن عملية الإحصاء الرسمي لعام 2010 قيد التحضير، فإنه من العاجل أن يتم إيجاد وسائل لضمان إدراج الأسئلة المناسبة في عمليات الإحصاء في معظم الدول، وأنه يتم التعامل معها وجدولتها ونشرها في صيغة مفصلة وبشكل سريع. إن فرصة تفعيل هذه العملية قد حانت، ولن تأتي مرة أخرى لمدة عقد آخر من الزمان.

كيف؟

الخطوة الضرورية الأولى لكل دولة هي توجيه أسئلة في نماذج الإحصاء الأساسية تسمح بالإجابة بشكل مستقل لكل فرد عن دولة الميلاد ودولة الجنسية ودولة الإقامة السابقة. يوضح الجدول 1 أن عدداً كبيراً من الإحصاءات في عام 2000 لم يطرح أسئلة بهذا الشكل. وقد يتغير هذا بشكل كبير في إحصاءات عام 2010، والجاري التحضير لها أثناء كتابة هذه السطور. ولكن الجدول 1 يوضح أيضاً أن التطور في الإحصاءات المبدئية لعام 2010 يعد متفاوتاً.

الخطوة الضرورية الثانية هي جدولة هذه المعلومات بشكل علني بمجرد تجميعها. جداول البيانات الضرورية المعتمدة على الإحصاءات والتي يجب أن تنشرها كل دولة بشكل علني هي دولة الميلاد ودولة الجنسية والدولة التي سبق الإقامة فيها (منذ عام أو 5 أعوام)، ويتم جدولتها حسب (1) الجنس، و(2) السن، و(3) مستوى التعليم.

سوف يكون إنتاج ونشر هذه الجداول البسيطة عبر الإنترنت سريعاً وسوف تكون تكلفته بسيطة.

لسوء الحظ لا يوجد أي معيار قياسي مُتفق عليه عالمياً حول صيغة السؤال الخاص بدولة الإقامة السابقة. اتفقت معاهد الإحصاء في أوروبا على تجميع المعلومات عن عام وصول المهاجرين حول العالم، فضلاً عن مكان الإقامة قبل ذلك بعام (UNECE 2006) ولائحة الاتحاد الأوروبي [EC] رقم 763/2008). وعلى النقيض من ذلك، فإن توصيات الإحصاء العالمية التي قام بإعدادها قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة (2007: 140) تعتبر السؤال عن دولة الإقامة قبل خمس سنوات يعد "أكثر ملاءمة لتجميع البيانات اللازمة لتحليل الهجرة الدولية". بالرغم من أنه سيكون مثالياً بالنسبة لكل الدول أن توجه كل هذه الأسئلة، إلا أن الخطوة الأكثر أهمية هي أن تقوم كل الدول بتجميع بيانات عن دولة الإقامة السابقة بالوسائل الأكثر ملاءمة لاحتياجاتها وظروفها.

من؟

بينما أحرزت العديد من الدول تقدماً في تجميع ونشر هذه المعلومات، إلا أن العديد من الدول ذات الدور الحيوي في تدفقات الهجرة الدولية تعلن عن قدر ضئيل من المعلومات. لاحظت اللجنة على وجه الخصوص ندرة البيانات الصادرة عن الدول النامية، والتي يعتبر بعضها دولاً هامة لاستقبال المهاجرين، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

في ظل عدم وجود بيانات
مجهولة الهوية عن
المهاجرين. يكون من غير
الممكن للباحثين أن يقوموا
بالإجابة على بعض من أكثر
الأسئلة السياسية إلحاحاً
بخصوص الارتباط بين
الهجرة والتنمية.

الجدول 1: عدد الإحصاءات الرسمية التي تطرح أسئلة أساسية عن الهجرة

وجود السؤال		موضوع السؤال			
		الميلاد	الجنسية	الإقامة السابقة	
إحصاء عام 2000					
لا يوجد	22	(%12)	57	(%32)	
جزئي	15	(%8)	23	(%13)	
كامل	140	(%79)	97	(%55)	34
الإجمالي	177		177		177
إحصاء عام 2010 (بدءاً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2008)					
لا يوجد	6	*			
جزئي	4	*			
كامل	38	*	10	28	7
الإجمالي	48		48		48

المصدر: قسم السكان بالأمم المتحدة. البيانات بدءاً من نوفمبر 2008. تشير "لا يوجد" إلى عدم وجود سؤال في الإحصاء، وتشير "جزئي" إلى أن السؤال يُطرح بصيغة "نعم أو لا" أو عن مجموعات من الدول (مثل "أفريقيا" و "أمريكا اللاتينية"). ويشير "كامل" إلى أن السؤال بصيغة تسمح بالإجابة بشكل مستقل بالنسبة لكل دولة في العالم. تشير علامة النجمة * إلى عدم توافر البيانات. بيانات إحصاء عام 2000 لا تشمل كازاخستان. بيانات إحصاء عام 2010 لا تشمل 11 دولة أخرى حيث لا تتوافر الاستبيانات الخاصة بها للتحليل. إن الأرقام تمثل عمليات الإحصاء وليس الدول، فمثلاً إحصاء عام 2001 في هونغ كونغ والصين تم تنظيمه بشكل مستقل ومختلف عن إحصاء عام 2000 في الصين.

تتعامل العديد من الهيئات الوطنية المشتركة أو متعددة الأطراف مع عمليات الإحصاء الرسمي الوطني للسكان. إلا أن قسم الإحصائيات التابع للأمم المتحدة يعتبر المركز المحوري وذلك من خلال دوره في وضع المعايير القياسية وإتاحة بناء القدرات وتجميع البيانات. يقوم صندوق تمويل الإسكان التابع للأمم المتحدة بالتنسيق لدعم عمليات الإحصاء الرسمي على مستوى كل دولة. كما أن البنك الدولي يعتبر مصدراً هاماً لمشروعات الإحصاء الرسمي. وبالإضافة إلى تقوية النظام متعدد الأطراف، فإن اللجنة تعتقد أن هناك نطاقاً هاماً لتعبئة الأطراف خارج نظام الأمم المتحدة من أجل تقديم الخبرات الإحصائية، وبناء القدرات على المستوى المحلي والقيام بالأبحاث القائمة على الإحصاء. كما أن اللجنة تعتبر أن دور الأمم المتحدة في وضع المعايير القياسية وتجميع البيانات وتقديم التقديرات العالمية للبيانات، يعد دوراً فريداً وقد يتطلب دعماً إضافياً.

التوصية 2: تجميع ونشر البيانات الإدارية الحالية

توافق اللجنة على أن هناك نطاق ضخم لتوسيع استخدام البيانات الإدارية الخاصة بالتأثيرات وتصاريح العمل وسجلات السكان حيثما توافرت، من أجل تحقيق فهم أشمل لخصائص المهاجرين حول العالم. ويتطلب القيام بذلك تعاوناً وثيقاً بين الوزارات المسؤولة عن الهجرة وهيئات الإحصاء المحلية.

لماذا؟

تقوم كل الدول في الأساس وبالفعل بتجميع كم ضخم من البيانات الإدارية عن المواطنين الأجانب. وبالرغم من ذلك، ولأن هذه المعلومات لا يتم نشرها، فإنه ليست هناك أية دولة تستقد بشكل كامل من هذا الكنز من المعلومات من أجل الحصول على استيعاب أفضل لعمليات الهجرة. إن إصدار بيانات حول التأشيرات والضوابط على الحدود والإقامة وتصاريح العمل والسجلات القنصلية والساعين للحصول على اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين المقبوض عليهم على وجه الخصوص، يمكن جمعها أن تقدم صورة متكاملة عن التدفقات والجياليات بشكل تفصيلي، وفي مقابل تكلفة إضافية بسيطة. وبالرغم من أن الصعوبات التي يتم مواجهتها في استخلاص البيانات الإحصائية من مصادر البيانات تلك، تعتبر حقيقية، فإن هذه المصادر يمكنها المساعدة في إصدار إحصائيات مفصلة وفي وقت مناسب عن التنقلات. وكما هو مذكور بأسفل، فإنها قد تثمر عن بيانات مجهولة الهوية وذات قيمة كبيرة عن الأفراد المهاجرين (البيانات الدقيقة). يعتبر كذلك التعاون الثنائي والإقليمي ضرورياً لأنه ليس من غير الشائع أن يكون هناك اختلاف بين إحصائيات الدول المصدرة للمهاجرين وإحصائيات الدول المستقبلة للمهاجرين بخصوص حجم نفس التدفقات من المهاجرين.

كيف؟

هناك العديد من الأسئلة التي توضح كيف يمكن لتجميع وإصدار البيانات الإدارية أن يلقي الضوء على ظواهر الهجرة بشكل مختلف. إن البيانات المحلية عن اللجوء السياسي والتي يتم نشرها بواسطة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، إنما تأتي من مصادر إدارية. إن البيانات الواردة في قاعدة بيانات "تدفقات الهجرة الدولية من وإلى بعض الدول المختارة" التابعة لقسم السكان بالأمم المتحدة، تم استنباطها بشكل كبير من البيانات الإدارية، وهي تشير إلى ما يمكن القيام به تجاه الأرقام الحالية عندما يتم نشرها. يستخدم شاواييش (2009) البيانات الإدارية الصادرة عن نظام الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية لاستنتاج معدل هجرة الذين قاموا بالهجرة قبل ذلك، وهو معدل تقديري لا يمكن الوصول إليه باستخدام بيانات إضافية عن الهجرة، وذلك لأن الولايات المتحدة لا تقوم بتجميع الإحصائيات حول الخصائص المميزة للذين يغادرون البلاد.

إن التطورات الحديثة في عملية تجميع البيانات الإدارية حول الهجرة غير الشرعية، بوسعها أن تقوم بإلقاء الضوء على هذه الظاهرة. لقد بدأت المفوضية الأوروبية في تجميع بيانات سنوية عن مجموعة من مؤشرات الهجرة غير الشرعية، بما يشمل عمليات إلقاء القبض والإعادة والتهرب باستخدام الجنسية.¹⁴ ويقوم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) بتجميع بيانات أخرى ذات صلة في كتابه السنوي حول الهجرة غير الشرعية وتهرب المهاجرين والتنقلات في دول أوروبا الوسطى والشرقية. يشير تقرير أصدرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (GAO 2006: 18-21) إلى العمل مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) كنموذج للتجميع المنظم للبيانات الإدارية حول التنقلات البشرية.

من؟

إن الاستفادة من هذا المصدر الوافر عن البيانات الخاصة بالهجرة يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الوزارات المسؤولة عن الهجرة وهيئات الإحصاء المحلية. هناك العديد من المكاسب الهائلة الناتجة عن هذا التعاون: حيث ستحصل الهيئات التي تنظم الهجرة على بيانات وافرة وروابط وثيقة مع وضع السياسات، ويتوفر لدى هيئات الإحصاء المحلية خبرة إحصائية فعالة، وتتاح معرفة وثيقة بالتوصيات الدولية الخاصة بالتنسيق الإحصائي، فضلاً عن خبرة بأساليب تجميع الجداول والبيانات الدقيقة مع الحفاظ على خصوصية الأفراد والأمن المحلي. يمكن لكل منها المساهمة في نقاط القوة، كما يجب تحمل تكلفة إضافية بسيطة لأن الغالبية العظمى لتكاليف هذه البيانات وتجميعها قد تم تحملها. يصف كل من بيرين وبولان (2008) نموذجاً لقدرة عملية التعاون تلك على الكشف عن كميات ضخمة من بيانات الهجرة الحالية وفي مقابل تكلفة بسيطة في أوكرانيا عن طريق تجميع البيانات المتناثرة حالياً بين العديد من الهيئات في سجل واحد.

¹⁴ مركز المعلومات والمناقشة والتبادل عبر الحدود والهجرة (CIREFI, <http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/l33100.htm>)

التوصية 3: إطلاق استبيانات القوة العاملة من مركز واحد

تقترح اللجنة أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وتاييلاند وماليزيا وشيلي وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول التي تقوم بعمل استبيانات دورية مفصلة للقوى العاملة، بالاتفاق لتجميع السجلات الفردية لهذه الاستبيانات في قاعدة بيانات واحدة ومنسقة ويتم تحديثها بشكل سنوي.

لماذا؟

إن العديد من الدول حول العالم، بما فيها الدول الأساسية لاستقبال المهاجرين، تقوم حالياً بتنفيذ استبيانات تمثيلية للقوى العاملة (LFS) مرة واحدة سنوياً على الأقل. وتقوم كافة هذه الاستبيانات تقريباً بتجميع معلومات تفصيلية عن المشاركين في الاستبيان مثل دولة الميلاد والمهنة والمستوى التعليمي والدخل والعديد من المعلومات عند دول الإقامة السابقة لكل وافد أجنبي. وتم بالفعل تحمل التكلفة الضخمة لتجميع البيانات، وتبقى الخطوة البسيطة نسبياً والخاصة بوضع البيانات في صيغة منسقة وقابلة للاستخدام. إن الحجم المبدئي لهذه الاستبيانات توضح أنها لا تسمح بتجميع بيانات تفصيلية حول المهاجرين من كل دول المنشأ المحتملة، ولكنها تحتوي على كمية وفيرة من المعلومات عن المهاجرين من خلال العديد من خفايا عملية الهجرة.

يقوم الاتحاد الأوروبي حالياً بتجميع استبيانات LFS من كل الدول الأعضاء به في قاعدة بيانات واحدة متناسقة ويتم تحديثها سنوياً¹⁵ ويدل ذلك على الجدوى التقنية للجهود الدولية التي توصي بها اللجنة. وتبقى بعض الأمور التقنية التي يجب التعامل معها، بما في ذلك التغلب على العيوب المحتملة في بيانات استبيانات LFS في بعض الدول، وبخاصة في تغطية بيانات المواطنين الأجانب، واتخاذ القرار اللازم بخصوص تخزين البيانات وتفاصيل التعامل معها، وذلك من أجل التجاوب مع متطلبات السرية وحماية البيانات لدى كل دولة بشكل مناسب. تعتقد اللجنة أن هذه الأمور يمكن التعامل معها، وأن قاعدة البيانات الناتجة عن ذلك (حتى وإن كانت تحتوي على بعض البيانات السابقة) سوف تسمح بتحقيق قفزة كبيرة في استيعابنا للعوامل الديناميكية للعمل على مستوى العالم.

من؟

يمكن الاحتفاظ بهذا المورد في مقرات منظمة OECD من أجل الحفاظ على السرية الشديدة للبيانات الدقيقة بشكل مؤتمن، والسماح للمستخدمين بإنشاء جداول تفصيلية مخصصة على الإنترنت. وقد يسمح هذا الاطلاع على تنفيذ تحليل إحصائي عن بعد للبيانات، مما يسمح بتحليل تفصيلي للعلاقات بين السمات المختلفة للمهاجرين وغير المهاجرين دون التأثير المفرط على المستخدم أو حتى الاطلاع على التفاصيل الدقيقة الكامنة التي تسمح بالتحليل، وهو ما تقوم به الآن دراسة الدخل في لوكسمبورج بنجاح بالنسبة للعديد من الاستبيانات المحلية.

¹⁵ لا يعلن كل الأعضاء عن دولة الميلاد بالنسبة لكل فرد في نموذج بيانات LFS الدقيقة في مكتب اليوروستات والمتوافر للنشر، ولكن بمقدور الباحثين طلب المزيد من المعلومات التفصيلية.

التوصية 4: إتاحة الوصول إلى البيانات الدقيقة وليس فقط جداول البيانات

توافق اللجنة على أنه سيكون من المرغوب فيه بشدة بالنسبة لهيئات الإحصاء المحلية، التي تقوم بالفعل بتجميع البيانات عن المهاجرين عبر الاستبيانات العامة أو المتخصصة، أن تجعل البيانات مجهولة الهوية عن الأفراد متاحة للباحثين.¹⁶

لماذا؟

أدرك مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين أن نشر البيانات الدقيقة التفصيلية يواجه قيود هامة خاصة بالسرية، ولكنه اكتشف بشكل واضح أن العديد من الإجراءات الحالية يمكنها أن تحد بشكل مناسب من المخاطر المرتبطة بنشر البيانات الدقيقة (UNECE و CES 2007). ويوصي المؤتمر "بالتحرك من استراتيجية تجنب المخاطر إلى استراتيجية إدارة المخاطر"، وقد ضرب عدة أمثلة عن أفضل الممارسات التي من الممكن نقلها بسهولة في هذا المجال من مختلف دول العالم.

سوف نوضح الحاجة إلى البيانات الدقيقة من خلال أحد الأمثلة العديدة الممكنة التي تسمح لنا بتحقيق قفزة واسعة في استيعابنا لتأثير سياسة الهجرة على التنمية. وهذا المثال هو إصدار البيانات العامة مجهولة الهوية عن الأفراد المهاجرين، بما في ذلك نوع التأشيرة عند الدخول. ويمكن أن يشمل هذا بيانات مجهولة الهوية وأساسية للغاية عن السن والمستوى التعليمي والجنس ودولة الميلاد، وذلك للحصول على عينة تمثيلية للأفراد الذين يدخلون عن طريق العديد من الفئات الواسعة للتأشيرة. بدون توفر هذا النوع من المعلومات، يكون من غير الممكن للباحثين أن يقوموا بالإجابة على بعض من أكثر الأسئلة السياسية إلحاحاً بخصوص الارتباط بين الهجرة والتنمية. عندما تحول إحدى الدول سياسة الهجرة لديها من تأشيرات لم شمل الأسرة إلى تأشيرات العمالة الماهرة مثلاً، وهو المحتمل أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، فما هو التأثير على خليط المهارات لدى الأشخاص الذين يهاجرون؟ هناك العديد من المصادر القليلة لهذه البيانات، مما يعني أنه لا يمكن إلا تخمين بعض التأثيرات الهامة في التنمية والنتيجة عن التحويلات الأساسية للسياسة.

كيف؟

يمكن تنزيل البيانات التفصيلية مجهولة الهوية عن الأفراد من إحصاء الولايات المتحدة الأمريكية واستبيان القوى العاملة، مجاناً وبواسطة أي شخص عبر الإنترنت. تسمح كل من أستراليا وفنلندا والسويد وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة للباحثين بالعمل بشكل مباشر مع البيانات الدقيقة مجهولة الهوية بواسطة العديد من الطرق، بما في ذلك ملفات الاستخدام العام المرخصة، وتسهيلات الاطلاع عن بعد، ومختبرات البيانات ذات الاطلاع الخاضع للسيطرة. يوجد بكل من هولندا والدانمارك ونيوزيلندا وسلوفينيا بنود تسمح للباحثين بالعمل بشكل مباشر مع البيانات الدقيقة التي تم تجميعها مؤخراً، مما يشير إلى أنه من الممكن تماماً القيام بذلك حتى في الدول الصغيرة نسبياً التي قد تكون اعتبارات السرية فيها هامة للغاية (UNECE و CES 2007). تمنح البرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا صلاحية الوصول الحر للبيانات الدقيقة مجهولة الهوية الناتجة عن عمليات الإحصاء، مما يثبت أن حماية السرية ممكن للغاية في الدول النامية ذات الدخل المتوسط.

¹⁶ البيانات المجهولة الهوية حول الأفراد المهاجرين، أو البيانات الدقيقة، تعني إجابات كودية مجهولة الهوية من عدد ضخم من المشاركين في الاستبيانات (غير مضافة للإحصائيات)، ويتم تقديمها بشكل حذر لإخفاء هويتهم وحماية خصوصيتهم.

ولكن الاطلاع ليس بنفس الصلاحيات لكل البيانات الدقيقة. يمكن للباحثين "الاطلاع" على البيانات الدقيقة من عملية الإحصاء الرسمي في فرنسا من خلال Réseau Quetelet، ولكن يمكنهم فقط الحصول على جداول مخصصة للسجلات، وليس للبيانات الدقيقة نفسها. ومثل هذه الجداول تكون مفيدة لبعض أنواع أبحاث الهجرة، مثل إحصاء عدد الأطباء السنغاليين في فرنسا في عام 1999، ولكن ليس بالنسبة للأنواع الأخرى، مثل استخدام التحليل الإحصائي لتحديد خصائص المهاجرين التي تختلف بشكل منتظم عن خصائص غير المهاجرين. تنشر المملكة المتحدة وكندا أقراص CD ROM تحتوي على البيانات الدقيقة الناتجة عن الإحصاء، ولكنها لا تحتوي بيانات دقيقة عن دولة المنشأ لكل فرد. وفي هذه المجموعات من البيانات، يتم تجميع دول الميلاد إلى مناطق، وهو ما يجعل من المستحيل طرح العديد من الأسئلة الخاصة بأبحاث الهجرة. إن خبرة الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا (والتي تعد العديد من ولاياتها أصغر كثيراً من المملكة المتحدة وكندا)، تشير إلى أن تجميع دول الميلاد ليس ضرورياً من أجل حماية سرية المشاركين. نشرت شبكة الاستبيانات المنزلية الدولية مجموعة ممتازة من الإرشادات لتحقيق السرية، وتخزين المستندات، ونشر البيانات الدقيقة عبر العالم.¹⁷

إن نشر بيانات تمثيلية مجهولة الهوية عن الأفراد وفقاً لنوع التأشيرة عند الدخول، سوف يعتمد على قرار بسيط من الدول الرئيسية المستقبلية للمهاجرين. اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية نشر بيانات دقيقة كاملة ومجهولة الهوية عن كل الحاصلين الجدد على الإقامة القانونية الدائمة سنوياً منذ 1973 إلى 2000. بما يشمل فئة التأشيرة عند الدخول لأول مرة، ولكنها توقفت عن ذلك في جو من الخوف بعد سبتمبر 2001. هناك العديد من الطرق الملائمة لاستئناف نشر هذه البيانات مع الاحتفاظ بمعايير صارمة للسرية. تم توظيف هذه الطرق بنجاح بواسطة هيئات الإحصاء حول العالم، وهي تشمل الإعلان مجهول الهوية عن البيانات حول عدد محدود من الخصائص لكل فرد، وقصر الإعلان على عينة تمثيلية بدلاً من كل الأفراد، واستخدام طرق تشويش عشوائية لزيادة تعزيز السرية مع الحفاظ على دقة إحصائية كبيرة بالنسبة لأغلب الاستخدامات. ويمكن تطوير نفس الطرق لتشمل المهاجرين المؤقتين كذلك، كما يمكن تكرارها في الدول الأخرى الهامة المستقبلية للمهاجرين. في بعض الحالات عندما يكون الإعلان عن البيانات الدقيقة غير مسموح به سياسياً، فإن الجداول التفصيلية المتفرقة عن المهاجرين الخاصة بدول المنشأ وفئة التأشيرة والسن والجنس والمستوى التعليمي والمهنة، سوف يكون بمقدورها تعزيز قدرات البحث بشكل كبير.

إن مشروع سلسلة الاستخدام العام المتكامل للبيانات الدقيقة - الدولية (IPUMS-I)، في جامعة مينيسوتا يمثل أفضل الممارسات في سبيل تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة الناتجة عن الإحصاء الرسمي وجعله متاحاً للباحثين. وفي أثناء كتابة هذه السطور، يتم تجميع ملايين السجلات الفردية القياسية من عمليات الإحصاء في 35 دولة مختلفة. هناك العديد من الدول الراضية ل طرح سجلات IPUMS-I الدقيقة التي تحتوي على بيانات حيوية بالنسبة لأبحاث الهجرة (مثل البيانات التفصيلية عن دول الميلاد) والتي تقلل بشكل كبير من فائدة هذا المورد شديد القيمة.

من؟

تشجع اللجنة قسم الإحصائيات بالأمم المتحدة، واليوروبستات، ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لوضع إرشادات لإصدار مثل هذه البيانات الدقيقة، بما يشمل البيانات المتعلقة بحماية السرية والخصوصية، ليمنح هيئات الإحصاء المحلية أساساً لإصدار البيانات الدقيقة المناسبة لأغراض الأبحاث.

التوصية 5: إضافة وحدات الهجرة إلى الاستبيانات المنزلية الحالية

اتفقت اللجنة على أن المكون الضروري لتحقيق فهم أفضل للعلاقات بين الهجرة والتنمية هو تجميع بيانات أكثر وأفضل من الاستبيانات المنزلية وفقاً لدول المنشأ. يجب تضمين "برنامج هجرة" أساسي يتكون من 10 إلى 15 سؤال حيثما أمكن في عدد كبير من استبيانات دراسة قياس مستويات المعيشة، والاستبيانات الديموغرافية والصحة، وغيرها من جهود الاستبيانات المتواصلة. وسوف ينطوي هذا التحسين على تكاليف إضافية محدودة للغاية.

لماذا؟

إن الاستبيانات متعددة الموضوعات في دول المنشأ هي وحدها التي تمنح روابط تفصيلية - يمكن نشرها - بين عملية الهجرة وثمار التنمية البشرية للأشخاص والأسر. كما أنها تمثل الطريقة المثلى الوحيدة لتجميع معلومات تفصيلية عن المهاجرين في الدول التي تقوم القيود على المصادر فيها بحظر الاستبيانات المتخصصة التي تركز بشكل حصري على المهاجرين. كما أن الاستبيانات تقدم آمال أكبر للتحكم في الهجرة غير الشرعية (وهو أمر ذي دلالة سياسية كبيرة) أكثر من غيرها من الطرق.

كيف؟

تمثل العديد من الأنواع المختلفة للاستبيانات المنزلية في دول المنشأ فرصاً لإدراج فقرات عن الهجرة. وهي تشمل استبيانات دراسة قياس مستويات المعيشة (LSMS)، والاستبيانات الديموغرافية والصحة (DHS)، واستبيانات القوى العاملة (LFS)، واستبيانات الميزانية المنزلية (HBS)، واستبيانات نفقات الدخل (IES)، ومجموعات فرعية مختلفة تستخدم في دول مختلفة. ولغرض تجميع معلومات بحثية مفيدة عن الهجرة، فإن استبيانات LSMS بشكل عام تقدم معلومات أكثر ثراءً من بعض أنواع الاستبيانات الأخرى لفهم مستويات المعيشة، مثل قياس حالة الرفاهية المعتمدة على الاستهلاك. إلا أن هذا الثراء يأتي على حساب أحجام أصغر للعينات مقارنة بالاستبيانات الأخرى مثل DHS. وعلى ذلك فإنه لا يوجد نوع واحد واضح من الاستبيانات يمكن إدراج كل وحدات الهجرة فيها بشكل واضح في كافة الأوضاع.

ونظراً لأن المهاجرين يمثلون نسبة بسيطة للغاية من السكان في العديد من دول المنشأ (حتى في بعض الدول الهامة المستقبلية للمهاجرين)، فإن أحجام العينة في طرق الاستبيانات التقليدية غالباً ما تكون محدودة بشكل هائل. وعلى ذلك فإن طرق الاستبيانات التقليدية ليست قابلة للتطبيق بشكل عالمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن وحدات الهجرة في الاستبيانات التمثيلية المحلية قد حصلت بشكل ناجح على معلومات تفصيلية عن أرقام كبيرة بشكل معقول للمهاجرين في عدد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغانا (شاختر 2008) ومؤخراً في طاجيكستان وبلغاريا. العديد من الاستبيانات الحديثة والمخططة من النوع LSMS تحتوي على معلومات عن 10,000 إلى 15,000 أسرة (وهو ما قد يعد كبيراً بشكل كاف لتقديم بيانات عن عينات نموذجية لأسر المهاجرين)، بما يشمل استبيانات في كينيا وأنجولا ومالاوي والعراق وغواتيمالا. بالنسبة لما يزيد عن 20 دولة، يمثل المهاجرون الدائمون ما يزيد عن 10 بالمائة من السكان، حيث يمثل المهاجرون مؤخراً 2 إلى 3 بالمائة من السكان في العديد من الحالات، لذا فإنهم ومن يتبعهم من الأشخاص سوف يتم تمثيلهم بدرجات مفيدة حتى في الاستبيانات المحلية.

وفضلاً عن ذلك، فإن بعض العينات "المتدرجة" (عينات غير متناسبة) لجاليات المهاجرين في إطار استبيان محلي تمثيلي عريض يعد بإمكانية توسيع الإفادة من هذا الأسلوب للأوضاع الإضافية. وتشمل الأمثلة البسيطة الحالية الاستبيانات في غواتيمالا (أي IOM 2008)، والإكوادور (بالنسبة للمهاجرين الكولومبيين، راجع بيلسبرو 2006 CEPRA)، والبرازيل (استبيان نيكاى بواسطة ماك كينزي وميساتيان [2007]). وقبل ذلك، استخدم مشروع "عوامل الجذب والطرء للهجرة الدولية" عينات غير متناسبة لاختيار مناطق في خمس دول منشأ (تركيا ومصر والمغرب والسنغال وغانا)، واختيار دولتين من الاتحاد الأوروبي مستقبلة للمهاجرين (إيطاليا وأسبانيا) (شورل وآخرون، 2008).¹⁸ إلا أن النقص في إطار العينة المتناسبة لتنفيذ التدرج سوف يستمر ليكون عامل إعاقة ما لم تتضمن عمليات الإحصاء في المستقبل أسئلة أساسية للتعرف على أسر المهاجرين.

إن تنفيذ هذه التوصية في الدول ذات الانتشار الأقل للمهاجرين في السكان بشكل عام، يتطلب الحد الأدنى من الجهد لإضافة سؤال أو سؤالين إلى الإحصاء المحلي حول سجل الهجرة في كل منزل. وسوف يساعد ذلك في تعريف المناطق التي يجب أخذ عينات عديدة منها في البحث عن منازل المهاجرين. لتحديد المناطق الغنية بالمغتربين، يمكن أن تسأل الاستبيانات مثلاً "كما عدد أطفالك الذين عاشوا خارج الدولة في أي وقت مضى، أو يعيشون خارج الدولة الآن؟" لتحديد المناطق الغنية بالمهاجرين، يمكن أن تسأل الاستبيانات مثلاً "كم عدد الأشخاص الذين يعيشون في هذا المنزل وولّدوا في دولة أخرى؟".¹⁹ إن مثل هذه المعلومات قد تجعل من الممكن إعداد استبيانات أفضل للهجرة بتكلفة أقل عن طريق تكوين إطار أضيق للعينات لتسهيل الوصول إلى استبيانات الهجرة المنشودة.

تقترح اللجنة الأسئلة الأساسية التالية كقائمة مرشحة للأسئلة المرغوبة والمختبرة والمفيدة ولتتم تضمينها في أي استبيان منزلي يسعى لتجميع معلومات أفضل عن الروابط بين الهجرة والتنمية. هذه القائمة ليست مطولة، ويشعر بعض أعضاء اللجنة أن بعض الأسئلة تستحق أولوية أعلى من مثيلاتها، ولكن العديد من أعضاء اللجنة يعتقدون أنه يجب أن تتشابه مجموعة مركزية من أسئلة الاستبيان المرتبطة بالهجرة مع هذه القائمة:

1. الإقامة السابقة: كم عدد السنوات التي قضيتها في هذه القرية/البلدة/المدينة؟

أ. عندما أتيت إلى هذا المكان، ما هي المقاطعة/المنطقة التي انتقلت منها؟ (إذا أتيت من الخارج، يجب ذكر اسم الدولة).

ب. ما هي المقاطعة / المنطقة التي ولدت فيها؟ (إذا ولدت في الخارج، يجب ذكر اسم الدولة).

¹⁸ مشروع مشترك بين مكتب اليوروستات والمعهد السكاني متعدد الاختصاصات في هولندا:

<http://www.nidi.knaw.nl/web/html/pushpull>

¹⁹ تختلف أفضل صياغة ودقة لكل من هذه الأسئلة تبعاً لاختلاف الأوضاع.

2. المهاجرون العائدون: خلال السنوات الخمس الماضية، هل هاجرت إلى دولة أخرى لمدة 3 شهور على الأقل للعمل، أو للبحث عن عمل، أو للإقامة؟

أ. في أي سنة كانت آخر هجرة لك لدولة أخرى للعمل؟

ب. ما هي الدولة أو المدينة التي هاجرت إليها آخر مرة؟

ج. كم عدد الشهور التي أقمتها في هذه الدولة آخر مرة؟

د. ماذا كانت مهنتك الأساسية عندما كنت في {الدولة}؟

هـ. ماذا كانت مهنتك الأساسية قبل الهجرة؟

3. المهاجرون الحاليون [يُوجه للسيدات البالغات²⁰]: هل لديك أية أطفال يعيشون خارج المنزل؟

أ. أين يعيش {اسم} حالياً؟ (إذا كان يعيش بالخارج، يجب ذكر الدولة والمدينة، وعدا ذلك سيتم تجاوز الفقرة بالكامل).

ب. في أي عام انتقل {اسم} إلى {دولة}؟

ج. ماذا كانت مهنة {اسم}، إن وجد، عند الانتقال إلى {دولة}؟

د. ماذا كان أعلى مستوى أو درجة تعليمية وصلها {اسم} عند المغادرة؟

هـ. ما هو أعلى مستوى أو درجة تعليمية وصلها {اسم} اليوم؟

و. ما هي مهنة {اسم} الحالية، إن وجد؟

ز. هل استلم أي من أفراد هذا المنزل تحويلات أو هدايا نقدية من {اسم} خلال الـ 12 شهراً الماضية؟

ح. كم عدد المرات التي استلمت فيها تحويلات أو هدايا نقدية من {اسم} خلال الـ 12 شهراً الماضية؟

ط. كم المبلغ الذي استلمته آخر مرة؟

ي. ما هي القيمة الإجمالية للتحويلات والهدايا النقدية التي أرسلها {اسم} للمنزل خلال الـ 12 شهراً الماضية؟

²⁰ وعلى نحو بديل، يمكن للشخص أن يطلب معلومات عن كافة الأطفال الكبار لأرباب العائلات و/أو أزواجهم/زوجاتهم، بالإضافة إلى الأزواج/الزوجات أنفسهم إذا لم يزالوا أفراداً في الأسرة. قد يختلف الأسلوب الذي يضمن تغطية المهاجرين مع الحد من العد المزدوج، تبعاً لاختلاف الأوضاع. يقوم البنك الدولي حالياً بالاختبار الميداني للعديد من الصيغ المختلفة لهذه الأسئلة.

تؤكد اللجنة على أهمية تصميم استبيانات الهجرة مع تركيز الاهتمام على تحصيل معلومات عن مجموعات المقارنة وغير المهاجرين. وغالباً ما تركز الأبحاث على المعلومات عن المهاجرين فقط. ويجعل هذا من الممكن التعرف عما إذا كانت التجارب مختلفة أو أنها ستكون مشتركة بالنسبة لغير المهاجرين في المواقف الاقتصادية الاجتماعية المتشابهة، أو التحقق من العوامل المحددة أو التبعات الخاصة بالهجرة (بيلسبورو وآخرون، 1997).

من؟

قام البنك الدولي بتطوير وحدات أولية عن الهجرة تتكون من 15 إلى 20 سؤالاً يتم حالياً استخدامها في استبيانات LSMS في عدد من الدول. وغالباً ما يكون السبب الرئيسي وراء تضمين هذه الوحدات في استبيانات الدول هو وجود شخص ذي نفوذ قوي في هيئة الإحصائيات للتأكد من حصول موضوع الهجرة على الاهتمام المناسب في تصميم الاستبيان وبتكلفة هامشية بسيطة. إن البنك الدولي والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية، واللذان يلعبان أدواراً هامة في استبيانات LSMS و DHS على الترتيب، قد يشجع بشكل مناسب على وجود مثل هذا الشخص. يمكن لهيئات الإحصائيات المحلية تشجيع أفضل الممارسات في استخدام الاستبيانات المنزلية لبيانات الهجرة، مثل "مجموعة سويتلاند" التي تكونت هذا العام في هيئة الإحصاء الأمريكية.

حددت اللجنة هدف متوسط إلى بعيد المدى في التحول نحو دراسات متخصصة "لتعقب" المهاجرين، من أجل سببين. الأول، بينما تعتبر الدراسات بين الأقسام مع تاريخ الحياة أقل تكلفة، إلا أنها تعاني من خطر استبعاد الأسر التي تخرج خارج إطار العينة ولا تعود، وهي مشكلة "الاستبعاد" أو "فقدان المتابعة". الثاني، في العديد من الدول، حتى التي تعتبر الهجرة هامة فيها، يمثل المهاجرون نسبة صغيرة للغاية من السكان، حتى أنها لا تظهر بأعداد كبيرة في أي استبيان مناسب الحجم، وبخاصة في دول المنشأ، وهي مشكلة "العناصر النادرة". إن التكلفة الباهظة لاستبيانات الهجرة المتخصصة تعني أن الأقسام المتدرجة سوف تستمر في لعب دور حيوي في العديد من الأوضاع، إلا أن تأسيس هذه الدراسات في القطاعات الأساسية يظل هدفاً هاماً. أنشأت كندا وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية دراسات أساسية متخصصة عن المهاجرين وبدأت عند وصولهم إلى البلاد، وسوف تكون الخطوة التالية بالنسبة لهذا النوع من الدراسات هي تتبع الأفراد عبر الحدود.

يجب أن تقوم حكومات كل من دول المنشأ الهامة والدول المستقبلية للمهاجرين، مع الهيئات الدولية، على المدى المتوسط والقريب، بدعم برامج بين الدول للاستبيانات المنزلية المتخصصة، والتي تركز على الهجرة في الدول النامية، وهو ما يشبه النسخة المصغرة من برنامج DHS. فقط الاستبيانات المتخصصة والمتعلقة بالهجرة الدولية، يمكن تصميمها لتجميع البيانات التفصيلية حول الحالة السابقة والتالية للمهاجرين وغير المهاجرين، والتي تعد ضرورية للدراسة العميقة للعوامل المحددة والتبعات المتعلقة بالهجرة الدولية للمهاجرين وأسرها. سوف تستمر نسبة المواليد ونسبة الوفيات والزيادة الطبيعية للسكان في الانخفاض عبر معظم أنحاء العالم، وبخاصة في الدول النامية. ولكن سوف تستمر الفجوات الواسعة في الدخل العالمي في التواجد، وسوف تلعب الهجرة دوراً أكثر أهمية في التغيرات المستقبلية في السكان وتوزيع الدخل. وفي هذا الصدد، فإن الهجرة قد تصبح متحركة في نسبة المواليد في العديد من الأوضاع.

4. على المدى البعيد: بناء القدرة المؤسسية لتجميع ونشر بيانات الهجرة في الدول النامية

إن النتيجة النهائية من القسم السابق هي أنه يجب القيام بالكثير على المدى القصير وبتكلفة ضئيلة ومن خلال المؤسسات الحالية، وذلك للكشف عن قدرات الآليات الحالية لتجميع البيانات، وأماكن تخزين البيانات التي تم جمعها بالفعل. تركز اللجنة على مثل هذه الإجراءات السهلة نظراً لرغبتها في تكوين عدد صغير من الخطوات المحدودة ذات الجدوى التالية والتي قد تؤدي إلى إجراء مركز في المستقبل القريب. إلا أن العديد من أعضاء اللجنة يتفقون على أن مثل هذه الخطوات لا تحقق الكثير من المنشود، وأن هذا التقدم يعد محدوداً على المدى البعيد بسبب العمل الشاق في بناء قدرات مؤسسية عالية في الدول النامية للقيام بتجميع وتخزين وتحليل ونشر بيانات الهجرة.

يجب تركيز الجهود بعيدة المدى على الدول النامية لسببين على الأقل. الأول، من المفترض أن كل دول العالم هي دول منشأ للمهاجرين، ودول مستقبلية للمهاجرين، ودول انتقال مؤقتة إلى درجة ما، وأن قرابة نصف أعداد المهاجرين من الدول النامية يعيشون في دول نامية أخرى (راثا وشو 2007). إذا قمنا بتركيز الأبحاث بشكل كبير على المزيد من الدول النامية المستقبلية للمهاجرين نظراً لنقاط قوتها الإحصائية، فسوف نفقد أجزاء هامة من قصة التنمية. الثاني، حتى في الحالات التي تكون الدول الرئيسية المستقبلية للمهاجرين دولاً أكثر نمواً، فقد يكون من الصعب الحصول على صورة كاملة للهجرة من إحدى دول المنشأ الهامة بمجرد تجميع بيانات متفاوتة عن الدول المستقبلية للمهاجرين. فمثلاً يذهب العمال الفلبينيون بأعداد كبيرة للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وهونج كونج وسنغافورة. إن المعايير القياسية لبيانات الهجرة في هذه الدول يمكن أن يكون صعباً للغاية، فإن تكوين صورة فعالة عن مثل هذه التنقلات على المدى البعيد يمكن أن يتم بأفضل صورة بواسطة الإحصائيات التي يتم تجميعها بشكل منسق في الفلبين.

الخطوة الهامة الأولى في عملية بناء قدرات مؤسسية دائمة هي تجميع وحدات مهام وطنية في كل دولة نامية. إن مثل هذه الوحدات تجمع بين واضعي السياسات وأخصائيي الإحصائيات والباحثين وأخصائيي الهجرة المحليين، من أجل مناقشة المصالح المشتركة بينهم في الحصول على بيانات أفضل عن الهجرة وتحديد الخطوات التي يجب أن تكون لها الأولوية.

في معظم الأوضاع، يجب أن تكون الوظيفة المبدئية لوحدة المهام هذه هي إعداد تقرير عن بيانات الهجرة المحلية أو تكليف من يقوم بذلك، بالإضافة إلى فهرسة المصادر المتفاوتة لبيانات الإحصاء والاستبيان الإدارية الحالية، من المصادر الحكومية، وغير الحكومية أحياناً. يقدم بيرين وبولان (2008) نموذجاً لهذا التقرير لأوكرانيا.

يجب تشجيع كل دولة لإعداد مثل هذا التقرير بصفة سنوية أو نصف سنوية. في ظل وجود تمويل من المفوضية الأوروبية، فإن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) قامت بتطوير نموذج لتقرير بيانات الهجرة المحلية تمت مناقشته والالتزام به بواسطة 10 دول في غرب ووسط أفريقيا. تم أيضاً إعداد تقارير مشابهة بواسطة الدول المشاركة في مجموعة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، وتم تجميعه وتعديله بواسطة منظمة IOM. قامت البرازيل والهند وبنغلاديش وسريلانكا ودول أخرى بالموافقة مؤخراً على إعداد تقارير مشابهة.

يجب تسهيل هذه الجهود المحلية وتشجيعها على المستوى الدولي. يمكن لمنظمة IOM، من خلال شبكتها، التي تشمل ما يزيد عن 400 مقرأ في 125 من الدول الأعضاء بها، المساعدة في تسهيل إعداد التقارير المحلية عن بيانات الهجرة بتكلفة بسيطة وفي خلال إطار زمني قصير إلى حد ما. يمكن إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عالمية تحتوي على معلومات عن الهجرة المحلية باستخدام نموذج تقارير مشابه. اضطلعت منظمة OECD بمهمة مشابهة فيما يتعلق بالدول الأعضاء فيها لما يزيد عن عقدين من الزمن،

لن تذهب التوصيات

الخمس لأبعد من

هذا الحد. يتطلب

التحسين طويل المدى

قدرات إحصائية أكبر

في الدول النامية.

ولكن لا يوجد مثل هذا التجميع المنظم للمعلومات في الدول النامية. يمكن أيضاً لكل من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن يلعب دوراً في الدعم والتنسيق. بينما لن يؤدي هذا السلوك في حد ذاته إلى تكوين بيانات جديدة على المدى القصير، فإنه سوف يساعد في توعية واضعي السياسات بشكل أكبر بالعوامل الديناميكية للهجرة وسوف يساعد في التعامل مع فجوات البيانات على المدى الطويل من خلال الاستثمارات في قدرات البحث ونظم تجميع البيانات.

- Bilsborrow, Richard. E., et al. 1997. *International Migration Statistics: Guidelines for Improving Data Collection Systems*. Geneva: International Labour Office.
- Bilsborrow, Richard E., and CEPAR (Centro de Estudios sobre Población y Desarrollo Social). 2006. *The Living Conditions of Refugees, Asylum-Seekers and Other Colombians in Ecuador: Millennium Development Indicators and Coping Behaviour*. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees. <<http://www.unhcr.org/statistics/STATISTICS/45adf2d82.pdf>>.
- CEA. 1964. *Annual Report of the Council of Economic Advisors*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- Clemens, Michael A., Claudio Montenegro, and Lant Pritchett. 2008. "The Place Premium: Wage Differences for Identical Workers across the U.S. Border." CGD Working Paper 148. Washington, D.C.: Center for Global Development.
- de Clercq, Régine. 2008. *Report of the First Meeting of the Global Forum on Migration and Development, Belgium, July 9–11, 2007*. Brussels: Bruylant.
- Docquier, Frédéric and Abdeslam Marfouk. 2005. "International Migration by Educational Attainment, 1990–2000." In Maurice Schiff and Çağlar Özden, eds., *International Migration, Remittances, and the Brain Drain*. Washington, D.C.: World Bank, pp. 151–200.
- Docquier, Frédéric, B. Lindsay Lowell, and Abdeslam Marfouk. 2007. "A Gendered Assessment of the Brain Drain." Discussion Paper No. 3235. Bonn: Institute for the Study of Labor.
- European Union. 2008. Regulation (EC) No. 763/2008 of the European Parliament and of the Council of 9 July 2008 on Population and Housing Censuses. <<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:218:0014:0020:EN:PDF>>
- Falkner, Ronald P. 1895. "The International Statistical Institute." *Publications of the American Statistical Association* 4(32): 358-365.
- Ferenczi, Imre. 1929. *Statistics. Vol. 1 of International Migrations*. New York: Gordon and Breach.
- GAO. 2006. *Human Trafficking: Better Data, Strategy, and Reporting Needed to Enhance US Antitrafficking Efforts Abroad*. GAO-06-825. Washington, D.C.: U.S. Government Accountability Office.
- IOM. 2008. "Encuesta sobre remesas y medio ambiente 2008." Cuaderno de trabajo sobre migración 26. Guatemala City: International Organization for

Migration. <<http://www.oim.org.gt/documentos/Cuaderno%20de%20Trabajo%20No.%2026.pdf>>.

ILO. 1922. "Recommendation concerning Communication to the International Labour Office of Statistical and Other Information regarding Emigration, Immigration and the Repatriation and Transit of Emigrants." Recommendation R19, adopted November 2, 1922, ILOLEX Database of International Labor Standards. Geneva: ILO), <http://www.ilo.org/ilolex/english/index.htm>, accessed June 9, 2008.

Kniveton, Dominic, et al. 2008. *Climate Change and Migration: Improving Methodologies to Estimate Flow*. IOM Migration Research Series No. 38. Geneva: International Organization for Migration.

Kraly, Ellen Percy, and K. S. Gnanasekaran. 1987. "Efforts to Improve International Migration Statistics: A Historical Perspective." *International Migration Review* 21(4): 967-995.

Levine, Daniel B., Kenneth Hill, and Robert Warren, eds. 1985. *Immigration Statistics: A Story of Neglect*. Washington, D.C.: National Academy Press.

Massey, Douglas, and Chiara Capoferro. 2007. "Measuring Undocumented Migration." In Alejandro Portes and Josh DeWind, eds., *Rethinking Migration: New Theoretical and Empirical Perspectives*. New York: Berghahn Books.

McKenzie, David, and Johan Mistiaen. 2007. "Surveying Migrant Households: A Comparison of Census-Based, Snowball, and Intercept Point Surveys." Policy Research Working Paper 4419. Washington, D.C.: World Bank.

OECD. 2008. *A Profile of Immigrant Populations in the 21st Century: Data from OECD Countries*. Paris: OECD.

Orshansky, Mollie. 1963. "Children of the Poor." *Social Security Bulletin* 26 (7): 3-13.

Parsons, Christopher R., et al. 2007. "Quantifying International Migration: A Database of Bilateral Migrant Stocks." Policy Research Working Paper 4165. Washington, D.C.: The World Bank.

Perrin, Nicolas, and Michel Poulain. 2008. "An Assessment of the State Systems for Data Collection, Analysis and Data Sharing on Migration and Migration Statistics in Ukraine." Report for IOM conference in Kyiv, February 24-26.

Poulain, Michel, Nicolas Perrin, and Ann Singleton. 2006. *THESIM: Towards Harmonised European Statistics on International Migration*. Louvain-la-Neuve: Presses Universitaires de Louvain.

- Ratha, Dilip, and William Shaw. 2007. "South-South Migration and Remittances." World Bank Working Paper 102. Washington, D.C.: The World Bank.
- Schachter, Jason P. 2008. "A Comparison of Recent Internationally-Coordinated Household Surveys on International Migrant Remittances: In Search of Common Ground." Background paper, Joint UNECE/World Bank/US Census Bureau Expert Group Meeting on the Contribution of Household Surveys to Measuring Remittances, Suitland (United States), January 14–15.
- Schoorl, Jeannette J., et al. 2000. Push and Pull Factors of International Migration: A Comparative Report. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities. <www.nidi.knaw.nl/en/output/2000/eurostat-2000-theme1-pushpull.pdf>.
- Schwabish, Jonathan A. 2009. "Identifying Rates of Emigration in the United States Using Administrative Earnings Records." CBO Working Paper 2009-01. Washington, D.C.: Congressional Budget Office.
- Simmons, Alan B. 1987. "The United Nations Recommendations and Data Efforts: International Migration Statistics." *International Migration Review* 21(4): 996–1016.
- UNECE (UN Economic Commission for Europe). 2006. Conference of European Statisticians Recommendations for the 2010 Censuses of Population and Housing. New York and Geneva: United Nations.
- UNECE (UN Economic Commission for Europe) and CES (Conference of European Statisticians). 2007. Managing Statistical Confidentiality and Microdata Access: Principles and Guidelines of Good Practice. New York: United Nations.
- United Nations. 1998. "Recommendations on Statistics of International Migration." Statistical Papers Series M, No. 58, Rev. 1. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. New York: United Nations.
- . 2004. *World Economic and Social Survey 2004: International Migration*. New York: United Nations.
- . 2007. "Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses." Statistical Papers Series M, No. 67, Rev. 2. New York: United Nations.
- World Bank. 2008. "Remittances data." November release. Washington, D.C.: World Bank. <<http://go.worldbank.org/5YMRR0VW80>>.

إن مركز التنمية العالمية هو منظمة مستقلة لأبحاث السياسات ولا تهدف إلى الربح، وتكرس جهودها للحد من الفقر وعدم المساواة حول العالم وتطويع نتائج العولمة للفقراء. يسعى المركز بشكل نشط، من خلال الجمع بين الأبحاث والجهود الإستراتيجية، إلى أن يشغل واضعي السياسات والجماهير بالتحكم في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغنية، والمؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بهدف تحسين آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة. يتحمل مجلس إدارة المركز المسؤولية الكلية عن المركز وهو يضم قادة معروفين لمنظمات غير حكومية ومسؤولين سابقين ورجال أعمال وبعض من علماء التنمية البارزين حول العالم. يتلقى المركز الاستشارات بخصوص برامج الأبحاث والسياسات من المجلس، وهو يشكل مجموعة استشارية تضم مناصرين ومتخصصين معروفين في مجال التنمية. يعمل رئيس المركز مع المجلس والمجموعة الاستشارية، وفريق العمل الأول بالمركز في إدارة الأبحاث ووضع أولويات البرنامج، ويعتمد كل المطبوعات الرسمية. يحصل المركز على دعم وإسهام تمويلي مبدئي هام من إدوارد دبليو سكوت جونيور، كما يحصل على تمويل من المؤسسات الخيرية وغيرها من المنظمات.

مجلس الإدارة

إدوارد دبليو سكوت جونيور الرئيس	إنريك في إيجليسياس كاساهون كيبدي	الأعضاء الفخريون
نانسي بيردسول المدير العام	إم بيتر ماك فيرسون	ن إل هينيسي
سوزان بي ليفاين*	نجوزي أوكونجو-إيويلا	السير/ كولن لوكاس
نائب الرئيس	السيد المحترم: بول أونيل	روبرت إس ماك نامارا
رنارد أرونسون*	جون تي رايد*	أمارتيا كيه سين
سي فريد بيرجستين	داني رودريك**	جوزيف إي ستيجليتز
جيسيكيا بي أينهورن	ويليام دي روكيلشاوس	
ديفيد جيرجين	إس جاكوب شير	
توماس آر جيببيان*	بيليندا ستروناش	
برونز جرايسون*	لورانس إتش سامرز***	
خوسيه أنجيل جوريا تريفيو	آدام والمان*	
جيمس آيه هارمون		

المجموعة الاستشارية

مسعود أحمد	يستن فوربس	روهيني باندي
أبهيجيت بانيرجي	كارول جراهام	كينيث بريويت
بارناب باران	جيه بريان هيهير	داني رودريك
جيرري بيهرمان	سيمون جونسون	ديفيد روتكوف
توماس كارونثيرس	آن كروجر	فيدريكو ستورزينيجر
آن كيس	كارول لانكاستر	روبرت اتش وادي
كمال درويش	ديفيد لبيتون	كيفين واتكينز
إيزير دوفلو	نورا لوستيج	جون ويليامسون
بيتر إيفانز	مارك ميديش	ناجيرا وونز
دافيد دي فيرانتني	ديبا نارايان	إيرنيسستو زيديلو

*عضء اللجنة التنفيذية
**بحكم المنصب، رئيس المجموعة الاستشارية
***في إجازة

إحصائيات المهاجرين: خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة

تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث وسياسات التنمية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 لمركز التنمية العالمية
ISBN 978-1-933286-39-6

Center for Global Development
Massachusetts Ave. NW 1800
Washington DC 20036

www.cgdev.org